الكتاب الثالث

العصر الذهبى

من ٤٨٠ إلى ٣٩٩ ق : م ؛

obeikandl.com

أهم الحوادث فى الكتاب الثالث

مرتبة حسب تواريخها

ق . م .

— ٤٧٨ بندار الطيبى ، الشاعر .

٤٧٨ — ٤٦٧ هيرون الأول طاغية فى سراقوصة .

— ٤٧٨ فيثاغورس الرجيوى ، المثال

— ٤٧٧ تأليف حلف ديلوس .

— ٤٧٢ پولجنوتوتس المصور ؛ پرسو لإسكلس .

— ٤٦٩ مولد سقراط .

— ٤٦٨ سيمون يهزم الفرس فى أدريمنون ، المباراة الأولى بين إسكلس وسفكليز .

— ٤٦٧ بكيليدز الكيوسى الشاعر ، سبعة ضد طيبة لإسكلس .

٤٦٤ — ٤٥٤ ثورة الأرقاء (الهيلوت) ؛ حصار إيثوم .

٤٦٣ — ٤٣١ پركليز فى الحياة العامة .

— ٤٦٢ إفيلتيز يحدد اختصاصات مجلس الأريوپجس ، ويقرر أجوراً للقضاة أنكساغوراس فى أثينة .

— ٤٦١ سيمون ينفى ؛ إفيلتيز يقتل .

— ٤٦٠ أنباذوقليس الأكرجاسى ، الفيلسوف ؛ پروميثيوس المقيد لإسكلس .

٤٥٩ — ٤٥٤ إخفاق حملة أثينة على مصر .

— ٤٥٨ أرستيا لإسكلس ؛ الأسوار الطويلة .

— ٤٥٦ هيكل زيوس فى أولمپيا ، بيونيوس المندى ، المثال .

— ٤٥٤ خزانة حلف ديلوس تنقل إلى أثينة .

— ٤٥٠ زينون الإيلى ، الفيلسوف ، أبقراط الطشيوزى الرياضى ؛ كلمكوس يوطد أركان النظام الكورنثى ؛ فيلولوس الطيبى ، الفلكى .

— ٤٤٨ صلح كلياس مع فارس .

٤٤٧ — ٤٣١ الپا ثنون .

— ٤٤٥ ليوسپس الأبدرى ، الفيلسوف .

— ٤٤٣ هيرودوت الهليكرنسى ، المؤرخ ، ينضم إلى المستعمرين الذين أسسوا ثوريای فى إيطاليا ؛ جورجياس الليونتينى ، السوفسطائى .

— ٤٤٢ أنتيجون لسفكليز ، ميرون الإليوثيرى المثال .

— ٤٤٠ پروتجوارس الأبدرى ، السوفسطائى .

— ٤٣٨ أثينة پرثنوس لفدياس ، ألسستس ليوريديز .

ق.م.

— ٤٣٧ البروبيليا .

٤٣٥ — ٤٣٤ الحرب بين كورنثة وكرثيرا .

— ٤٣٣ حلف أثينة وكرثيرا .

— ٤٣٢ ثورة بوتيديا ، محاكمة أسباشيا ، وفدياس : وأنكساغوراس .

٤٣٠ — ٤٠٤ حرب البلوبونيز .

٤٣٠ — ٤٢٤ ظهور روايات ميديا ، أندرومكى ، وهكيبا ليوريديز ؛ والكترا لسفكليز .

— ٤٣٠ الطاعون فى أثينة ، محاكمة بركليز .

— ٤٢٩ موت بركليز ، كليون يتولى السلطة ، أوديب الملك لسفكليز .

— ٤٢٨ ثورة متلينى ، يوريديز يكتب هيوليتوس : موت أنكساغوراس .

— ٤٢٧ قدوم جورجياس إلى أثينة ؛ بروذكوس ، وهبياس السوفسطائيان .

— ٤٢٥ حصار اسفكتيريا ؛ سفكليز يكتب « الأكرنيين » .

— ٤٢٤ برسيداس يستولى على أمفيبولهس ؛ ثوكيديدس المؤرخ ، أرستفنيز يكتب رواية « الفرسان » .

— ٤٢٣ أرستفنيز يكتب رواية « السحب » ؛ زيوكسيس المرقل ؛ وبرهسيوس الإفسوسى المثالان .

— ٤٢٢ رواية « الزنابير » لسفكليز ؛ موت كليون وبراسيداس .

— ٤٢١ صلح نيشياس ؛ رواية « السلام » لأرستفنيز .

— ٤٢٠ أبقراط الكوسى ؛ الطبيب ؛ ديموقريطس الأبدرى ، الفيلسوف بوليقليطس السكيونى ، المثال .

٤٢٠ — ٤٠٤ الإركثيوم .

— ٤١٩ لسياس الخطيب .

— ٤١٨ انتصار اسپارطة فى ماتينية ؛ رواية « أيون » ليوريديز .

— ٤١٦ مذبحة ميلوس ؛ رواية « إلكترا » ليوريديز (؟) .

٤١٥ — ٤١٣ حملة أثينة على سراقوصه .

— ٤١٥ بتر الهرما ؛ سقوط ألسبيديز ؛ « الطير واديات » ليوريديز .

— ٤١٤ حصار سراقوصه ؛ رواية « الطيور » لأرستفنيز .

— ٤١٣ هزيمة أثينة فى سراقوصه ؛ رواية إفجينيا فى طوريس ليوريديز .

— ٤١٢ مسرحيتا هلن وأندرومدا ليوريديز .

— ٤١١ ثورة الأربعمائة ؛ روايتا « ليسستراتا » و « ثسموفوريا زوسا » لأرستفنيز .

— ٤١٠ عودة الدمقراطية ؛ انتصار ألسبيديز فى سذيكوس .

— ٤٠٨ ثيموثيوس الملطى الشاعر والموسيقى ؛ رواية « أورستيز » . ليوريديز .

ق . م .

— ٤٠٦ انتصار أثينة فى أرجنوسى ؛ موت يوريديز ، وسفكليز ؛ مسرحيتا « الباكين » و « إفيجينيا فى أوبس » ليوريديز .

٤٠٥ — ٣٦٧ ديونيسيوس الأول طاغية فى سراقوصة .

— ٤٠٥ انتصار اسپارطة فى إيجسپوتامى ، مسرحية « الضفادع » لأرستفانيز .

— ٤٠٤ نهاية حرب البلوپونيز ، حكم الثلاثين فى أثينة .

— ٤٠٣ عودة الدمقراطية .

— ٤٠١ هزيمة قورش الثانى فى كونكسا ، ارتداد العشرة الآلاف أتباع زنوفون ؛ مسرحية أوديب فى كولونوس لسفكليز .

— ٣٩٩ محاكمة سقراط وموته .

obeikandl.com

الباب الحادى عشر

پركليز والتجربة الدمقراطية

الفصل الأول

نهضة أثينة

يقول شلى Shelley إن « الفترة الواقعة بين مولد پركليز وموت أرسطو تعد بلاشك أهم فترة فى تاريخ العالم كله ، سواء نظرنا إليها من حيث هى ذاتها أو من حيث أثرها فى مصائر الإنسان المتحضر من بعدها » . وكانت أثينة هى المسيطرة على هذه الفترة ، وقد نالت ولاء معظم المدن الإيجية فأمدتها هذه المدن بالأموال لأنها تزعمتها فى إنقاذ بلاد اليونان من الغزو الأجنبى ، ولأن أيونيا بعد هذه الحرب قد حلت بها الفاقة ، واسپارطة قد اضطربت أحوالها بسبب تسريح جيوشها وما حدث فيها من زلازل وفتن ؛ ولأن الأسطول الأثينى قد نال من النصر فى العالم التجارى ما لا يقل عن نصره الحربى فى أرتميزيوم سلاميس :

ولسنا نقصد أن الحرب كانت قد وضعت أوزارها نهائيا ؛ فقد استمر النزاع بين الفرس واليونان من عهد أن فتح قورش أيونيا إلى أن هزم الإسكندر دارا الثالث . وقد طرد الفرس من أيونيا فى عام ٤٧٩ ومن البحر الأسود عام ٤٧٨ ومن تراقيا سنة ٤٧٦ ، وفى عام ٤٦٨ انتصر أسطول يونانى بقيادة سيمون الأثينى نصراً مؤزراً على الفرس فى البر وفى البحر عند مصب نهر يوريمدون Eurymedon(*) ؛ وفى ذلك الوقت ألفت المدن

(*) نهر فى پمفليا فى جنوبى آسيا الصغرى .

اليونانية فى آسية وبحر إيجة اتحاد ديلوس بزعامة أثينة وتبرعت كلها بمقدار من المال أودع فى هيكل أبلو فى ديلوس . وأمدت أثينة هذا الاتحاد بالسفن بدل المال فلم تلبث لهذا السبب أن أصبحت لها الزعامة عليه بفضل قوتها البحرية ، ولم يلبث اتحاد الأنداد أن استحال إلى إمبراطورية أثينة .

وانضم كبار الساسة الأثينيون جميعهم ومنهم الرجل الفاضل أرستيديز والرجل المنزه الطاهر بركليز إلى ثمستكليز الذى لا ضمير له فى هذه السياسة الجديدة ، سياسة التوسع الاستعمارى . ولم تكن أثينة مدينة لإنسان مّا بمثل ما كانت مدينة به لثمستكليز ، ولم يكن أحد من رجالها أكثر منه تصميما على أن ينال جزاء ما قدمه لها ، فلما أن اجتمع زعماء اليونان ليقترحوا مكافأة أولئك الرجال الذين أظهروا كفاية ممتازة فى الدفاع عن البلاد اقترح كل منهم لنفسه أولا ولثمستكليز ثانياً : وكان هو الذى سير تاريخ اليونان فى المجرى الذى سار فيه بعدئذ ، وذلك بأن أقنع أثينة أن البحر لا البر والتجارة لا الحرب هما سبيل السيطرة والسيادة ، ومن أجل هذا أخذ يفاوض بلاد الفرس ويسعى إلى وضع حـــد للنزاع القائم بين الإمبراطورية الهرمة والإمبراطورية الفتية حتى تزول العقبات القائمة فى سبيل الاتجار مع آسية ويعم الرخاء أثينة . وقد حشد رجال أثينة — بل ونساءها وأطفالها — لإقامة ســـور حول المدينة وسور آخر حول ثغرى پيرية Piraeus ومنيشيه Muniychia ، ووضع الخطة التى نفذها بركليز لإقامة أرصفة عظيمة ، ومخازن ، ومصافق فى پيرية تسهيلا للتجارة البحرية . وكان يعرف أن هذه السياسة ستثير الغيرة والحسد فى نفس إسپارطة ، وقد تؤدى إلى نشوب الحرب بين الدول المتنافسة ، ولكنه كان يسعى لرقى أثينة وتقدمها ، وكان هذا الأمل ووثوقه بقوة الأسطول الأثينى يدفعانه إلى العمل دفعاً .

وكان فى أهدافه من العظمة بقدر ما فى وسائله من الانحطاط ، فقد استخدم الأسطول لإرغام جزائر سكلديس على أداء الجزية له بحجة أن هذه

الجزائر استسلمت للفرس أسرع مما ينبغى لها أن تستسلم ، وأنها أمدت خشيارشاى بالجند ؛ ويلوح أنه أعفى بعض المدن من هذه الجزية بعد أن قدمت له الرشا[٢] . ولهذه الاعتبارات عينها أعد العدة لاستدعاء بعض المنفيين ، ويقول تيموقريون Timocreon إنه كان يحتفظ بما يقدم له من الرشا وإن لم يفلح فى إعادتهم[٣] إلى أوطانهم . ولما عهد إلى أرستيديز الإشراف على الأموال العامة وجد أن من كانوا يشرفون عليها قد اختلسوا الكثير منها ، وأن ثمستكليز لم يكن أقلهم اختلاساً[٤] وتبديداً لها ، وأصدر الأثينيون حوالى عام ٤٧١ قراراً بنفيه من البلاد لأنهم كانوا يخشون مقدرته وفساد ضميره فخرج منها يريد البقاء فى أرجوس . ولكن وثائق ذات بال لم تلبث أن وقعت فى يد الإسپارطيين تثبت على ما يظهر أن ثمستكليز دارت بينه وبين پوزنياس نائب الملك عندهم ، وكانوا قد أماتوه جوعاً لأنه اتصل بالفرس فى مفاوضات تثبت عليه الخيانة لبلاده . وانتهزت اسپارطة هذه الفرصة لإسقاط عدوها ؛ فأطلعت أثينة على هذه الوثائق وأرسلت أثينة من فورها أمراً بالقبض على ثمستكليز ؛ فما كان منه إلا أن فر إلى كرسيرا Corcyra ، وأبت هـذه أن تحميه ، فلجأ إلى پيروس حيث أقام زمناً قصيراً ، ثم أبحر منها سراً إلى آسية ، وطلب إلى خليفة خشيارشاى أن يكافئه على منعه اليونان من تعقب آثار الأسطول الفارسى بعد سلاميس ، وانخدع أرتخشتر (أزدشير) بما وعده به ثمستكليز من مساعدة على إخضاع بلاد اليونان[٥] فضمه إلى مستشاريه وخصه بموارد بعض المدن الخاضعة لحكمه .. وقبل أن يستطيع ثمستكليز إنفاذ الخطة التى أقضت مضجعه عاجلته المنية فى مجنيزيا عام ٤٤٩ وهو فى سن الخامسة والستين ، بعد أن نال إعجاب بلاد البحر الأبيض المتوسط كلها واكتسب كراهيتها .

وآلت زعامة الحزب الدمقراطى فى أثينة بعد ثمستكليز وأستيديز إلى إفيليتز ، كما آلت زعامة الحزب الأرستقراطى أو حزب المحافظين إلى سيمون بن

ملتياس . وكان سيمون متصفاً بمعظم الفضائل التى تنقص ثمستكليز ، ولكنه كانت تعوزه الكياسة والمقدرة اللتان لا بد منهما للنجاح فى الحكم والسياسة . ولما ضاق ذرعاً بما كان يحاك فى المدينة من دسائس تولى قيادة الأسطول ، وثبت دعائم الحرية فى بلاد اليونان بما ناله من النصر فى يوريميدون ، وعاد إلى أثينة ظافراً ولكنه فقد حب الشعب له حين أشار بتسوية النزاع مع اسپارطة . ووافقت الجمعية على كره منها أن تعهد إليه قيادة قوة أثينة لمساعدة الإسپارطيين على إخضاع الهيلوتيين فى إيثومى ، ولكن الإسپارطيين لم يأمنوا للأثينيين وارتابوا فيهم حتى وهم يريدون لهم الخير . وبلغ من سوء ظنهم بجنود سيمون أن عادوا إلى أثينة غاضبين ، كما عاد سيمون يجلله الخزى والعار ، وسقطت مكانته بين مواطنيه . وفى عام ٤٦١ صدر قرار الجمعية بنفيه بتحريض پركليز ، وسقطت بسقوطه منزلة الحزب الأرستقراطى إلى الحضيض ، لقد ظلت الحكومة مدى جيلين فى قبضة الدمقراطيين ؛ وبعد أربع سنين من سقوطه استصدر پركليز من الجمعية قراراً باستدعائه مدفوعاً إلى ذلك بندمه على فعلته (أو لعشق إلپنيس Elpenice أخت سيمون كما تقول الشائعات) ، ومات سيمون ميتة شريفة فى معركة بحرية فى جزيرة قبرص .

وآلت زعامة الحزب الدمقراطى وقتئذ إلى رجل قد يدهش القارئ إذا قلنا إنا لا نعرف عنه إلا القليل ، مع أن نشاطه هو الذى غير مجرى تاريخ أثينة ، والرجل الذى نعنيه بقولنا هذا هو إفيلتيز . وكان إفيلتيز هذا رجلا فقيراً ولكنه طاهر اليد ، ولم يعش طويلا بعد أن هدأت نار الأحقاد السياسية فى أثينة . وكانت الحرب قد زادت من قوة حزب الشعب لأن المواطنين الأحرار نسوا إلى حين ما كان بين طبقاتهم من شقاق وانقسام ، ولأن الجيش — الذى كان يسيطر عليه الأشراف — لم يكن هو الذى كسب معركة سلاميس ، بل كسبها الأسطول ، وكان رجاله من فقراء المواطنين كما

كانت قيادته فى أيدى طبقة التجار الوسطى . وحاول الحزب الأرستقراطى أن يحتفظ بامتيازاته بتركيز السلطة العليا فى الأريوپجوس (مجلس الشيوخ) المحافظ ، فكان جواب إفيليتز إلى أن قام بهجوم(*) عنيف على مجلس الشيوخ القديم ، ووجه تهماً شنيعة إلى الكثيرين من أعضائه ، وأمر بإعدام بعضهم(٧) ، وحمل الجمعية على أن توافق على إلغاء ما كان باقياً للأريوپجوس من سلطة إلغاء يكاد يكون تاماً . وأثنى أرسطاطاليس الأرستقراطى النزعة فيما بعد على هذه السياسة المتطرفة بحجة أن « انتقال السلطات القضائية التى كانت من قبل من اختصاص مجلس الشيوخ إلى أيدى العامة كان فيما يبدو عظيم النفع لأن إرشاد العدد القليل من الناس أيسر من إرشاد العدد الكبير منهم(٨) » . غير أن المحافظين من أهل ذلك الوقت لم يؤمنوا بهذه النتيجة وهم هادئون . ولما عجزوا عن شراء ضمير إفيليتز سلطوا عليه من اغتاله فى عام ٤٦١(٩) ، وانتقلت بعد موته زعامة الحزب الدمقراطى التى تعرض من يتولاها لأشد الأخطار إلى پركليز الأرستقراطى .

(*) إن ما يقوله جروت Grote فى عام ١٨٥٠ م عن الأريوپجوس ليذكرنا ببعض ما وجه من نقد للمحكمة العليا فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٧ . قال : « لقد كان الأريوپجوس وحده هو الذى تستمر سلطة أعضائه مدى الحياة ، ويبدو أنه لهذا السبب كان ذا سلطان واسع لا حد له ، وأن طول الأمد ودوام هذا السلطان قد خلعا عليه ثوبا من القداسة ، وجعلا له فى قلوب الناس إجلالا دينيا ... يضاف إلى هذا أن الأريوپجوس كان له حق الإشراف على الجمعية الشعبية : وكان يحرص على ألا تخرق شرائع البلاد بشىء من إجراءاتها . وكانت هذه سلطات واسعة مطلقة غير مقيدة ، لم يمنحه إياها الشعب بقرار وحمى منه » (٦) .

الفصل الثاني

پركلـــيز

ولد قبل مرثون بثلاث سنين رجل أصبح فيما بعد صاحب السلطة العليا على جميع قوى أثينة المادية والروحية فى خلال عصر عظمتها ومجدها : وكان والده زنثيوس Xanthippus ممن حاربوا فى سلاميس ، وقد تولى قيادة الأسطول الأثيني فى معركة ميكالى ، واسترد مضيق الهلسپنت لبلاد اليونان : وكانت أجرستى Agariste أم پركليز حفيدة المصلح كليسثنيز ، ولهذا فإن نسبه من جهة أمه يتصل بأسرة الألقميونيين القديمة . وفى ذلك يقول فلوطرخس : « ولما قرب يوم مولده رأت أمه فى منامها أنها ولدت أسداً ، وبعد بضعة أيام ولدت پركليز — وكان جسمه كاملا سوياً فى كل شيء ما عدا رأسه ، فقد كان طويلا بعض الطول غير متناسب مع جسمه[١٠] » وكثيراً ما سخر نقاده من طوله . وتعلم الموسيقى على دامون Damon أشهر معلميها فى زمانه ، وعلمه فيثاغورس الموسيقى والأدب ، واستمع إلى محاضرات زينون الإيلى فى أثينة ، وأصبح صديقاً وتلميذاً للفيلسوف أنكساغوراس . وتثقف فى أثناء نموه بثقافة عصره السريعة النماء ، وجمع فى ذهنه واستخدم فى سياسته جميع نواحى الحضارة الأثينية — الاقتصادية ، والعسكرية ، والأدبية ، والفنية ، والفلسفية . ويبلغ علمنا أنه كان أكمل إنسان أنجبته بلاد اليونان جميعها .

ولما رأى أن مبادئ الحزب الأرستقراطى لا تتمشى مع روح العصر انضم من بداية حياته العامة إلى حزب « الديموس » (الشعب) أى سكان أثينة الأحرار . وكانت كلمة « الشعب » وقتئذ ، كما كانت فى أمريكا إلى أيام جفرسن ، تفترض فيمن تطلق عليه بعض القيود الخاصة بالملكية : وكان حين

ينزل ميدان السياسة بوجه عام وحين يقدم على أى عمل سياسى بوجه خاص ، يستعد له أكمل استعداد ، فلا يتردد فى أن يمضى فى أى عمل تفرضه عليه قواعد التربية الحقة ، لا يتكلم إلا قليلا ، ولا يطيل الكلام ، ويدعو الآلهة أن تمسك لسانه فلا ينطق بأية كلمة لا تمت بصلة قوية للموضوع الذى يتكلم فيه . وكان الناس كلهم ومنهم الشعراء الهزليون الذين يحقدون عليه ، يسمونه « الأولمبى » الفصيح اللسن الذى لم تسمع أثينة قبله مثل فصاحته فى قوتها وعظيم تأثيرها ، ومع هذا فالمؤرخون كلهم مجمعون على أن خطبه كانت خالية من الانفعال ، تتأثر بها العقول المستنيرة . ولم يكن نفوذه مستمداً من ذكائه فحسب ، بل كان مستمداً كذلك من صلاحه واستقامته ، ولم يكن يستنكف أن يستعين بالرشا ليحصل للدولة على أغراضها ، أما هو نفسه فكان « بلا جدال مبرأ من جميع ضروب الفساد وأكبر من أن يهتم بالمال[١١] » . ويحدثنا المؤرخون أن بركليز لم يضف طوال حياته العامة شيئاً ما إلى ما ورثه من أبيه ، على حين أن ثمستكليز تولى المناصب العامة وهو فقير وخرج منها وهو واسع الثراء[١٢] . ومما يدل على فطنة الأثينيين وحكمتهم فى ذلك العهد أنهم ظلوا خلال ثلاثين عاماً أو نحوها بين ٤٦٧ و ٤٢٨ ينتخبونه ويجددون انتخابه — ما عدا فترات قصيرة — ليكون واحداً من الاستراتجوى أى القادة العشرة ، وكان بقاؤه فى منصبه هذه المدة الطويلة نسبياً مما جعله صاحب السلطة العليا فى المجلس العسكرى ، وأمكنه أن يجعل منصب الاستراتجوس أو توكراتور أى القائد صاحب السلطة أعلى المناصب الحكومية شأناً وأعظمها سلطانا . وحصلت أثينة فى أيامه على فوائد الحكم الأرستقراطى والذكتاتورى ، وإن كانت قد استمتعت أيضاً بجميع مزايا الدمقراطية . فقد بقى لها ما كان يزدان به عهد پيستراتس من حكم صالح وعمل على نشر الثقافة وتشجيعها ، واجتمع لها ما كان فى عهد پيستراتس من حسن توجيه ، وفرط ذكاء ، وسرعة البت فى الشئون العامة ، مضافة إلى رضاء المواطنين الأحرار رضاء كاملا يظهرونه عاماً بعد

عام. وكان وجوده برهاناً يثبت به التاريخ المبدأ القائل إن خير وسيلة لتنفيذ الإصلاحات القائمة على أسس الحرية وأضمن الطرق لتثبيت هذه الإصلاحات وتقوية دعائمها هي أن يتولاها زعيم حذر معتدل ، يستمتع بتأييد الشعب ، ومن أجل ذلك بلغت الحضارة اليونانية أعلى درجاتها حين نمت الدمقراطية نمواً يكفي لأن يكسبها قوة وتعدداً في نواحي نشاطها ، وبقي فيها من الأرستقراطية ما يكسبها حسن النظام وسلامة الذوق .

وأدت إصلاحات پركليز إلى زيادة سلطة الشعب زيادة عظيمة . ذلك أن عدم أداء أجور للقضاة نظير عملهم في المحاكم كان قد أكسب الطبقات الثرية سلطاناً عظيماً فيها وإن كانت سلطتهم قد زادت من قبل في عهد صولون وكليسثنيز وإفيلتيز . وأدرك پركليز هـذا ، فقرر في عام ٤٥١ أبولتين obols أي ما يعادل ٣٠/٤ من الريال الأمريكي لكل قاض عن كل يوم يجلس فيه للقضاء ، ثم رفع هذا الأجر بعدئذ إلى ثلاث أبولات ، وكان هذا الأجر في كلتا الحالتين يعادل وقتئذ نصف ما يكسبه الأثيني العادي من عمله اليومي(١٣) . ولسنا نستطيع أن نحمل محمل الجد قول بعضهم : إن هذه الأجور القليلة أضعفت قوة أثينة وأفسدت أخلاق أهلها ، لأن هذا لو صح لقضى من وقت بعيد على كل دولة توجر قضاتها أو محلفيها . ويلوح أن پركليز قرر كذلك مكافأة قليلة لمن ينخرطون في سلك الخدمة العسكرية . وقد توج كرمه الذي يعيبه عليه بعض الناس بأن خصص من مال الدولة أبولتين في العام لكل مواطن من مواطنيها يؤديهما أجراً لدخوله لمشاهدة ما يعرض من المسرحيات والألعاب في الأعياد العامة ، وحجته في هذا أن هذه المسرحيات والألعاب يجب ألا تكون ترفاً تختص به الطبقات العليا والوسطى ، بل يجب أن تهدف إلى رفع مستوى الناخبين العقلي على بكرة أبيهم . على أننا يجب أن نذكر في هذا المقام أن أفلاطون ، وأرسطاطاليس ، وفلوطرخس — وهم جميعاً محافظون — مجمعون على أن هذه الأجور أضرت بأخلاق الأثينيين(١٤) .

وواصل پركليز عمل إفيلتيز فنقل إلى المحاكم الشعبية ما كان للأركونيز وكبار الموظفين من اختصاصات قضائية ، فأصبحت الأركونية من ذلك الحين منصباً إدارياً أكثر منها منصباً يوجه سياسة الدولة ، أو يفصل فى القضايا أو يصدر الأحكام والأوامر . وفى عام ٤٥٧ وسع حق الانتخاب للأركونية حتى شمل الطبقة الثالثة من الأهلين ، الزوجتاى Zeugitai ، وكان من قبل مقصوراً على الطبقات الغنية ، ولم تلبث أحط الطبقات منزلة وهى طبقة الثيتيين أن حصلت على حق الانتخاب لهذا المنصب من غير حاجة إلى إجراءات شكلية ، وذلك بأن غالت فى تقدير دخلها ، وتغاضت سائر الطبقات عن هذا الخداع والتزوير لما كان لهذه الطبقة الدنيا من شأن عظيم فى الدفاع عن أثينة(١٥) . ثم اختط پركليز إلى أجل قصير خطة مغايرة لخطته السالفة الذكر فأقنع الجمعية فى عام ٤٥١ بأن تقصر حق الانتخاب على الأبناء الشرعيين الذين يولدون من آباء أثينيين وأمهات أثينيات . وحرم عقد زواج شرعى بين مواطن وغير مواطن . وكان يقصد بهذا الإجراء عدم تشجيع الزواج بين الأثينيين والأجانب والإقلال من عدد الأبناء غير الشرعيين ، ولعله كان يريد أيضاً أن يحتفظ لأهل مدينة أثينة الحريصين على حقوقهم بما يعود عليهم من هذه الحقوق الوطنية والإمبراطورية من مزايا . ولكن پركليز لم يلبث أن وجد من الأسباب ما جعله يندم على هذا التشريع الضيق المانع .

وأدرك پركليز أن أى أنواع الحكم يبدو فى أعين الناس صالحاً إذا عاد عليهم بالرخاء ، وأن أحسن أنواعه يبدو لهم سيئاً إذا لم يعد عليهم به ، فوجه عنايته إلى سياسة البلاد الاقتصادية بعد أن ثبت دعائم مركزه السياسى ، فعمل على تقليل ضغط السكان على موارد أتكا الضئيلة . بإسكان جاليات من فقراء الموظفين الأثينيين فى البلاد الأجنبية ، وهيأ العمل للمتعطلين(١٦) بأن جعل الدولة تستخدم من الأهلين عدداً كبيراً لم يكن له نظير فى بلاد اليونان من قبل : فزاد

عـــدد سفن الأسطول ، وأنشأوا دور الصنعة ، وبنى فى پيريه مصنعاً عظيماً لتجارة الحبوب .

وأراد أن يحمى أثينة حماية قوية من خطر الغزو عن طريق البر ، وأن يهيئ فى الوقت نفسه عملا جديداً للمتعطلين ، فأقنع الجمعية بأن توافق على صرف الأموال اللازمة لبناء أسوار لا يقل طولها عن ثمانية أميال سميت « الأسوار الطويلة » ، تصل أثينة بپيريه وفالروم Phalerum . وقد جعلت هذه الأسوار مدينة أثينة ومرفأيها كنفاً واحداً حصيناً لا يتوصل إليه فى وقت الحرب إلا من طريق البحر — الذى يسيطر عليه الأسطول . ونظرت اسپارطة غير المسورة إلى هذا البرنامج الواسع من برامج التسليح نظرة عدائية ، ورأى الحزب الأرستقراطى فى هذا العداء فرصة تتيح له الاستيلاء على زمام السلطة السياسية ، فأرسل رسله إلى الاسپارطيين يدعونهم لغزو أتكا ، وتعهدوا لهم بأن يوقدوا فى أثناء الغزو نار الفتنة فى المدينة ، فيقضوا بذلك على الحكومة الديمقراطية ، كما تعهدوا أيضاً بهدم « الأسوار الطويلة » . ووافق الاسپارطيون على هذه الخطة ، وسيروا على أثينة جيشاً هزم الأثينيين عند تنجارا Tangara (٤٥٧) ، ولكن الأرستقراطيين عجزوا على القيام بثورتهم ، وعاد الاسپارطيون إلى البلوپونيز بخفى حنين ، ينتظرون على مضض أن تتاح لهم فرصة أحسن من هذه الفرصة يقضون بها على منافستهم المزدهرة التى أخذت تنتزع منهم زعامتهم التقليدية على بلاد اليونان :

وقاوم پركليز ما حدثته به نفسه من الانتقام من اسپارطة ، ووجه جهوده كلها بدلا من هذا إلى تجميل أثينة ، فوضع منهاجاً ضخماً يهدف إلى الانتفاع بجهود جميع عباقرة الفن الأثينيين ومن بقى فيها من المتعطلين فى تزيين الأكروپوليس ، وكان يرجو من وراء ذلك أن يجعل المدينة مركز هلاس الثقافى ، وأن يعيد بناء الهياكل القديمة — التى خربها الفرس — على نطاق واسع فخم يبعث العزة والفخار فى نفس كل مواطن فى المدينة ويقول فلوطرخس فى هذا : « ولقد كانت رغبته وغايته ألا يحرم جمهور الصناع غير

المهذبين من نصيبهم فى الأموال العامة على ألا ينالوا نصيبهم هـذا وهم متعطلون لا يفعلون شيئاً ، ومن أجل هذا وضع البرنامج الضخم للمنشآت العامة »[١٧] . أما المال اللازم لهذه المشروعات فقد حصل عليه بأن اقترح نقل ما تجمع من الأموال فى خزانة حلف ديلوس من هذه البلدة غير المأمونة بعد أن ظل فيها زمناً طويلا لا ينتفع منه بشىء ، وأن يستخدم ما لا يحتاج إليه منه للدفاع المشترك عن البلاد اليونانية فى تجميل المدينة التى يرى بركليز أنها هى العاصمة الشرعية للإمبراطورية الصالحة الخيرة .

وكان نقل خزانة حلف ديلوس إلى أثينة عملا صالحاً فى نظر الأثينيين جميعاً بما فيهم الأرستقراطيون . ولكن الناخبين ترددوا فى السماح بإنفاق أى قدر كبير من الأموال لتجميل المدينة — وقد يكون الباعث لهم على هذا عدم ارتياح ضمائرهم إلى هذا العمل ، أو أنهم كان يخالجهم أمل خفى فى أن يحصلوا بطريقة أقرب من طريقة بركليز وأيسر منها على هذه الأموال لينفقوها فى قضاء حاجاتهم وفى ملذاتهم . وكان زعماء الحزب الأرستقراطى مهرة فى الاستفادة من هذا الشعور . فلما أن اقترب اليوم الذى سيعرض فيه هذا الأمر على الجمعية لتقترع عليه بدا أنها سترفضه لا محالة .

ويحدثنا فلوطرخس عن الطريقة الماكرة التى حول بها بركليز هذا التيار إلى صالحه فيقول : « وقال بركليز : حسن جداً ، فلتذهب نفقات هذه المنشآت إلى جيبى أنا لا إلى جيوبكم ، ولينقش عليها اسمى لا اسمكم ، فلما سمعوا قوله هذا ناهوه بأعلى أصواتهم أن ينفق المال . . . وألا يقف عن الإنفاق حتى ينفذ عن آخره ، ولسنا نعرف أكان هذا لأنهم دهشوا من عظمته النفسية أم لأنهم أرادوا أن يكون لهم فضل القيام بهذه الأعمال » .

« بينما كانت هذه الأعمال قائمة على قدم وساق ، وكان بركليز يبسط معونته وحمايته لفدياس ، وإكتنوس Ictinus ، ونسكليز Mnesclies وغيرهم من الفنانين الذين كانوا يكدحون لتحقيق أحلامه ، كان هو يناصر الأدب والفلسفة ،

وبينما كان الشقاق بين الأحزاب في سائر المدن اليونانية يستنفد جهود المواطنين ، وغصن الأدب يذوى ويذبل ، كانت الثروة المتزايدة في أثينة والحرية الدمقراطية تتعاونان مع الزعامة الحكيمة المثقفة على خلق عصرها الذهبي المجيد . وبينما كان پركليز ، وأسپازيا ، وفدياس ، وانكساغوراس ، وسقراط يشاهدون مسرحيات يوريديز في ملهى ديونيسس ، كان في وسع أثينة أن تشهد هي الأخرى ذروة مجد الحياة في بلاد اليونان وكمال وحدتها — من سياسة ، وفن ، وعلم ، وفلسفة ، وأدب ، ودين ، وأخلاق ، تشهد هذه كلها وليس لكل ناحية منها حياة منفصلة عن الأخرى في صحف المؤرخين ، بل تراها وقد اندمجت بعضها ببعض فتكون منها صرح متعدد الألوان هو مفخرة تاريخ هذه الأمة .

وترددت عواطف پركليز بين الفن والفلسفة ، ولعله كان يصعب عليه أن يقول أي الرجلين يحب أكثر من الآخر : فدياس أو أنكساغوراس ؛ ولعله أيضاً قد ولى وجهه شطر أسپازيا لكي يوفق بين رغبته في الجمال وفي الفلسفة معاً . ويقال لنا إنه « كان يكن لأنكساغوراس منتهى الإجلال والإعجاب »[١٨] . ويقول أفلاطون[١٩] إن الفيلسوف هو الذي دفع پركليز إلى شئون السياسة والحكم ، ويعتقد فلوطرخس أن اتصال پركليز الطويل الأمد بأنكساغوراس هو الذي أفاد منه سمو القصد وقوة اللغة التي سمت كثيراً فوق بلاغة الغوغاء وما فيها من سخف حقير دنيء ، هذا فضلا عما أفاده من هدوء واطمئنان ووقار في جميع حركاته ، وثبات لا يتزعزع قط مهما يحدث حوله في أثناء خطبه » . ولما تقدمت بأنكساغوراس السن وانهمك پركليز في الشئون العامة نسي رجل الحكم رجل الفلسفة فلم يعد له مكان ما في حياته زمناً ما ، ولكنه لما سمع فيما بعد أن أنكساغوراس يعاني مرارة الجوع والحرمان بادر إلى معونته ، وقبل منه في تواضع ما وجهه إليه من اللوم يقول : « إن من يحتاجون يوماً ما إلى مصباح ، يمدونه بالزيت »[٢٠] .

وقد لا يصدق الإنسان لأول وهلة أن هذا « الأولمپي » الصارم كان مرهف

الحس بمفاتن النساء ، وإن كان لا يرى بعد أن يعيد التفكير أن ذلك من الأمور الطبيعية التى لا غبار عليها : ذلك أن سيطرته على نفسه كانت تدفعه إلى مقاومة حساسيته الرقيقة ، على حين أن متاعب المنصب قد قوت بلا ريب حنينه الشديد السوى إلى رقة الأنوثة . وكان حين التقى بأسپاز قد مضى على زواجه زمن طويل ، وكانت هى من ذلك الطراز الذى كنت تحاول خلقه فى بلاد اليونان ، طراز المؤنسات اللاتى أصبح لهن بعد قليل شأن كبير فى الحياة الأثينية . كانت أسپازيا امرأة تأبى العزلة التى يفرضها الزواج على النساء فى أثينة ، وكانت تفضل أن تعيش معيشة الاختلاط الجنسى غير المشروع بل الاختلاط الجنسى المطلق إلى حد ما إذا كان هذا يمكنها من أن تستمتع بحرية الحركة وبالحرية الخلقية اللتين يستمتع بهما الرجال ، وأن تشترك معهم فى الأعمال الثقافية . وليس لدينا من الأدلة ما نستند إليه إذا شئنا أن نقدر جمال أسپازيا ، وإن كان الكتاب القدامى يتحدثون عن « قدمها الصغيرة المقوسة إلى أعلى » وعن « صوتها الفضى » وشعرها الذهبى[٢١] ، وإن كان أرستفنيز ، وهو عدو سياسى لدود لپركليز ، لا يؤنبه ضميره لتوجيه أية تهمة له ، يصفها بأنها عاهر من ميليطس ، أنشأت بيتاً فخماً للدعارة فى مجارا ، ثم جاءت فى ذلك الوقت ببعض فتياتها إلى أثينة . ويشير كاتب الملاهى العظيم من طرف خفى إلى أن النزاع الذى قام بين أثينة ومجارا والذى عجل إشعال نار حرب البلوپونيز كان سببه أن أسپازيا أقنعت پركليز بأن يثأر لها من المجاريين الذين اختطفوا بعض فتياتها[٢٢] . لكن أرستفنيز لم يكن مؤرخاً ، ولا يصح أن يوثق به إلا فيما لا يتصل بشخصه هو .

ولما وصلت أسپازيا إلى أثينة فى عام ٤٥٠ افتتحت فيها مدرسة لتعليم البلاغة والفلسفة ، وأخذت تشجع بجرأة عظيمة خروج النساء من عزلتهن ، واختلاطهن بالرجال ، وتربيتهم تربية عالية . والتحقت بمدرستها كثيرات من فتيات الطبقات العليا ، وأرسل كثيرون من الأزواج زوجاتهم ليدرسن معها[٢٣] .

وكان الرجال أيضاً يستمعون إلى محاضراتها ، ومن بينهم پركليز وسقراط ، وأكبر الظن أن أنكساغوراس نفسه ، ويوريديز ، وألسبيديز ، وفدياس كانوا يستمعون إليها . ويقول سقراط إنه تعلم منها فن البلاغة(٢٤) ، ويؤكد بعض قدماء النامين الثرثارين أن رجل الحكم قد ورثها من الفيلسوف(٢٥)(*). ووجد پركليز وقتئذ أن الفرصة الطيبة قد واتته إذ أحبت زوجته رجلا آخر ، فلم يكن منه إلا أن عرض عليها أن تستمتع بحريتها نظير استمتاعه هو بحريته ، فرضيت بذلك ، واتخذت لها زوجاً ثالثاً(٢٦) ، وجاء پركليز بأسپازيا إلى بيته . غير أن قانونه الذى سنه فى عام ٤٥١ لم يكن يبيح له أن يتخذها زوجة له لأنها من مواليد ميليطس ، وإذا ولد له منها طفل كان هذا الطفل بمقتضى هذا القانون نفسه طفلا غير شرعى ، لا يستطيع أن ينال حق المواطنية الأثينية . ويلوح أنه كان شديد الحب والإخلاص لها ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يهيم بها هياماً شديداً ، فلا يغادر بيته ولا يعود إليه دون أن يقبلها ، ثم أوصى آخر الأمر بكل ما يملك إلى ولدها منه ؛ وانقطع من ذلك الوقت عن الحياة الاجتماعية كلها خارج بيته ، وقلما كان يغادره إلى أى مكان غير ساحة المدينة ، أو قاعة المجلس ، حتى أخذ أهل أثينة يشكون بعده عنهم . أما أسپازيا نفسها فقد جعلت بيته أشبه بالندوات الفرنسية فى عهد الاستنارة تناقش فيه الفنون ، والعلوم ، والآداب ، والفلسفة ، وشئون الحكم والسياسة فى أثينة ، مناقشة تجمع بين هذه النواحى المختلفة وتؤثر كل منها فى الأخرى . وكان سقراط يعجب بفصاحتها ويدهش منها ، ويعزو إليها فضل إنشاء الخطبة الجنازية التى ألقاها پركليز بعد الخسائر الأولى فى حرب البلوپونيز . وما لبثت أسپازيا أن أصبحت ملكة أثينة غير المتوجة ، تشيع فيها آخر أنماط الحياة الاجتماعية ، وعنها تأخذ نساء المدينة « مُثُل الحرية العقلية والأخلاقية التى يتطلعن لها والتى تثير حماستهن » .

(*) يريد : جمل الحكم پركليز وبالفيلسوف سقراط . (المترجم)

وكان هذا كله صدمة قوية لمشاعر المحافظين من الأهلين ، فأخذوا يندددون بپركليز لأنه يدفع اليونان لحرب اليونان كما حدث فى إيجينا وساموس ، ثم اتهموه بأنه يبدد الأموال العامة ، ثم سلطوا عليه الممثلين الهزليين فأساؤوا استخدام حرية الكلام التى سادت أثينة فى عهده ، فاتهمه هؤلاء بأنه جعل داره بيتاً من بيوت الفساد السيئة السمعة ، وبأن بينه وبين زوجة ابنه علاقة غير شريفة(٢٨) . وإذ كانوا لا يجرؤون على عرض تهمة من هذه التهم علنا أمام القضاء أخذوا يهاجمونه بالكيد لأصدقائه . فاتهموا فدياس باختلاس بعض الذى عهد إليه لصنع تمثال أثينة الذهبى العاجى ، ويلوح أنهم أفلحوا فى إثبات التهمة عليه . ووجهوا إلى أنكساغوراس تهمة تتعلق بالدين ، ففر الفيلسوف إلى خارج البلاد اتباعاً لمشورة پركليز . ووجهوا تهمة دينية أخرى إلى أسبازيا مضمونها أنها لا تخضع لأوامر الدين ، وأنها جهرت بعدم تعظيمها آلهة اليونان(٢٩) . وهجاها الشعراء الهزليون هجاء قاسياً ووصفوها بأنها ديانيرا Deianeira التى أهلكت پركليز(*) وأطلقوا عليها بلغة يونانية صريحة اسم العاهر ، واتهمها واحد منهم يدعى هرمبوس Hermippus بأنها تعمل لكسب المال من طريق غير شريف ، وذلك بأنها قوادة لپركليز ، تأتى إليه بالحرائر ليستمتع بهن(٣٠) ؛ وقدمت للمحاكمة ونظرت قضيتها أمام ألف وخمسمائة من القضاة ، ودافع عنها پركليز دفاعاً مجيداً استخدم فيه كل ما وهب من بلاغة ، بل إنه استخدم فيه دموعه نفسها ، ورفضت الدعوى . وبدأ پركليز من ذلك الوقت (٤٣٢) يفقد سيطرته على الشعب الأثينى ، ولما وافته منيته بعد ثلاث سنين من ذلك الوقت كان قد أصبح رجلا مهدما كسير القلب والجسم .

(*) ديانيرا هى زوجة هرقل ، التى تسببت فى موته بأن قدمت له ثوبا مسموما . انظر رواية سفكليز « النساء التراكينيات » .

الفصل الثالث

الدمقراطية الأثينية

١ — المناقشات

حسبنا هذه التهم العجيبة شاهداً على أن الدمقراطية الضيقة التى كانت قائمة تحت سلطان دكتاتورية بركليز المزعومة كانت دمقراطية حقة . ومن واجبنا أن ندرس هذه الدمقراطية بعناية لأنها تجربة من أبرز التجارب فى تاريخ الحكم . ولقد كان يحد منها أولا أن أقلية صغيرة من الأهلين كانت هى التى تستطيع القراءة ، ويحد منها من الوجهة الطبيعية صعوبة الوصول إلى أثينة من المدن القاصية فى أتكا . هذا إلى أن حق الانتخاب كان مقصوراً على من ولد من أبوين أثينيين حرين ، وبلغ الحادية والعشرين من العمر . وكان هؤلاء وأسرهم دون غيرهم هم الذين يستمتعون بالحقوق المدنية أو يتحملون مباشرة أعباء الدولة الحربية والمالية . وفى داخل محيط هذه الدائرة التى تضم ٤٣٫٠٠٠ من المواطنين يحرصون على ألا تشمل غيرهم من سكان أتكا البالغين ٣١٥٫٠٠٠ ، كانت السلطة السياسية فى عصر بركليز موزعة من الناحية الشكلية توزيعاً متكافئاً ، فكان كل مواطن يستمتع ، ويصر على أن يستمتع ، بكل ما يستمتع به غيره من حقوق أمام القانون وفى الجمعية الوطنية ، ولم يكن « المواطن » فى نظر الأثينى هو الذى يقترع فحسب ، بل كان هو الذى يشغل بالقرعة إذا جاء دوره على مر الأيام منصب الحاكم أو القاضى ، ويجب أن يكون حراً ، مستعداً لخدمة الدولة حين تناديه ، وقادراً على خدمتها . ولا يخفى أنه ليس فى مقدور إنسان خاضع لغيره ، أو مضطر إلى الكدح ليحصل على قوته ، أن يجد من الوقت أو من المقدرة ما يمكنه من

أداء هذه الخدمات ، ومن أجل هذا كان يبدو لمعظم الأثينيين أن الذى يعمل بيديه غير صالح لأن يكون مواطناً أثينياً ، وإن كانت هذه الكثرة تناقض نفسها فتعترف بهذا الحق للفلاح الذى يزرع أرضه . وكان أرقاء أتكا جميعهم البالغ عددهم ١١٥٫٠٠٠ ، وجميع النساء ، وجميع العمال ، وجميع المستوطنين الغرباء البالغ عددهم ٢٨٫٥٠٠ ، وعدد كبير من طبقة التجار ، كان هؤلاء كلهم تبعاً لهذا محرومين من الحقوق السياسية(*) . أما من كان لهم هذا الحق فلم يكونوا يجتمعون فى أحزاب سياسية ، بل كانوا يقسمون تقسيما غير دقيق إلى أنصار الأرستقراطية أو أنصار الديمقراطية على أساس ميلهم إلى توسيع الحقوق السياسية أو تضييقها ، ونظرتهم إلى سيطرة الجمعية ، وإعانة الحكومة للفقراء من أموال الأغنياء . وكان أنشط الأعضاء فى كلتا الجماعتين ينتظمون فى نواد تسمى مجتمعات الرفقاء hetaireiai وكان فى أثينة نواد من جميع الأنواع — نواد سياسية ، ونواد للأقرباء ، ونواد عسكرية ، ونواد للصناع ، ونواد للممثلين ، ونود دينية ، ونواد تجهر بأن همها هو الأكل والشرب . وكانت أقوى هذه النوادى هى النوادى الأرستقراطية التى يتعهد أعضاؤها بأن يساعد بعضهم بعضاً فى الشئون السياسية والقانونية ، وتربطهم بعضهم ببعض رابطة العداوة المشتركة الشديدة للطبقات الدنيا التى نالت حقوقها السياسية ، والتى أخذت تنافس طبقتى الأشراف ملاك الأراضى والتجار أصحاب المال(٣١) . وفى وجه هذا الحزب الأرستقراطى يقف الحزب الديمقراطى إلى حد ما حزب صغار رجال الأعمال ، والمواطنين الذين أصبحوا أجزاء ، وأولئك الرجال الذين يعملون بحارة على ظهور السفن التجارية والأسطول الأثينى . وكان

(*) هذه الأرقام منقولة عن كتاب ا . و . جم « سكان أثينة فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد The Population of Athens in the Fifth & Fourth Centuries B.C. ص ٢١ ، ٢٦ ، ٤٧ . وهى بلا ريب أرقام ظنية . ومجموع السكان يشمل زوجات المواطنين وأبناءهم .

هؤلاء كلهم يبغضون ترف الأغنياء وامتيازاتهم ، ويرفعون إلى مصاف الزعامة فى أثينة رجالا من أمثال كليون Cleon دابغ الجلود ، ولسكليز Lysicles بائع الأغنام ، ويكراتيز Eoerates بائع حبال السفن ، وكليوفون Cleopehon صانع القيثارات ، وهيبربولس صانع المصابيح . وأفلح پركليز مدى جيل كامل فى إبعاد هذا الحزب عن الحكم بسياسته التى كانت مزيجا من الدمقراطية والأرستقراطية ، فلما مات ورث الحزب الحكم واستمتع كل الاستمتاع بمستلزماته . وظل النزاع المرير قائماً بين الأرستقراطيين والدمقراطيين من أيام صولون إلى أيام الفتح الرومانى عن طريق الخطابة والاقتراع والنفى والاغتيال والحرب الأهلية الداخلية .

وكان كل ناخب يعد بهذا الوصف عضواً فى الهيئة الحاكمة الأساسية — وهى الإكليزيا أو الجمعية . وعند هذا الحد من الحكم لم تكن هناك حكومة نيابية . وإذ كان الانتقال فوق تلال أتكا من أشق الأمور فلم يكن يحضر أى اجتماع من اجتماعاتها إلا عدد قليل من أعضائها ، فلما كان يزيد على ألفين أو ثلاثة آلاف ، وكان المواطنون الذين يعيشون فى أثينة أو فى ثغر پيرية يحضرون وكأنهم مصممون على أن يكون موطنهم هو المسيطر على الجمعية ؛ وكان الدمقراطيون بهذه الطريقة يتفوقون على المحافظين لأن كثرة هؤلاء كانت مشتتة فى مزارع أتكا وضياعها . وكانت الجمعية تعقد جلساتها أربع مرات فى الشهر ، تعقدها فى المناسبات الهامة فى السوق العامة ، أو فى ملهى ديونيسس ، أو فى ثغر پيرية . أما الجلسات العادية فكانت تعقد فى مكان نصف دائرى يدعى البنيكس Pnyx على منحدر تل غرب الأريوپجوس ؛ وكان الأعضاء فى هذه الحالات كلها يجلسون على مقاعد مكشوفة للسماء وتبدأ الجلسات عند مطلع الفجر ، ويفتتح كل دور اجتماع بالتضحية بخنزير إلى زيوس . وقد جرت العادة أن تؤجل الجلسات على الفور إذا ثارت عاصفة أو حدث زلزال أو خسوف أو كسوف ، لأن هذه الظواهر كانت فى رأيهم أدلة على غضب الآلهة . ولم يكن

يصح عرض تشريعات جديدة إلا فى الجلسة الأولى فى كل شهر ؛ وكان العضو الذى يقترحها هو الذى يعمل على قبولها . فإذا تبين بعدئذ أن هذه الشرائع شديدة الضرر كان من حق أى عضو آخر أن يلجأ خلال عام من قبولها إلى ما يسمى عدم الشرعية graphe paranomon ، فيطلب أن تفرض على صاحب التشريع غرامة أو أن يحرم من حقوقه السياسية أو يعدم . وكانت هذه هى الطريقة التى تتبعها أثينة لمنع العجلة فى التشريع . وكان لقرار عدم الشرعية هذا صيغة أخرى تجعل من حق الجمعية أن تعرض أى تشريع جديد قبل البت فيه على إحدى المحاكم لتبحثه من الناحية الدستورية ، أى من ناحية اتفاقه مع القوانين القائمة المعمول بها فى البلاد(٣٢) . هذا إلى أنه كان على الجمعية قبل النظر فى مشروع قانون أن تعرضه عن مجلس الخمسمائة ليبحثه أولا ، كما يعرض أى مشروع قانون يقدم إلى مجلس الأمة الأمريكى فى هذه الأيام قبل بحثه فى المجلس على لجنة يفترض فيها أنها ذات علم خاص بموضوع المشروع وكفاية خاصة لبحثه . ولم يكن من حق مجلس الخمسمائة أن يرفض الاقتراح رفضاً باتاً ، بل كان كل ما يستطيعه أن يقدم تقريراً عنه مصحوباً بتوصية بقبوله أو غير مصحوب بها .

وكان المعتاد أن يفتتح رئيس الجمعية دور انعقادها بعرض تقرير عن مشروع مقدم لها . وكانت الجمعية تستمع إلى من يطلبون الكلام حسب سنهم ؛ ولكن كان يجوز حرمان أى عضو من مخاطبة الجمعية إذا ثبت أنه لا يملك أرضاً ، أو أنه غير متزوج زواجاً شرعياً ، أو أهمل فى القيام بواجبه نحو أبويه ، أو أساء إلى الأخلاق العامة ، أو تهرب من القيام بالواجبات العسكرية ، أو ألقى درعه فى إحدى المعارك الحربية ، أو أنه مدين للدولة بضريبة أو غيرها من المال(٣٣) . غير أن الخطباء المدربين وحدهم هم الذين كانوا يستخدمون حق الكلام لأنه لم يكن من السهل حمل الجمعية على الإصغاء للمتكلمين . فقد كانت تضحك من الخطأ فى نطق الألفاظ ، وتحتج بصوت عال على الخروج

عن موضوع النقاش ، وتعبر عن موافقتها بالصراخ الشديد ، والصفير ، والتصفيق باليدين ، وعن عدم موافقتها التامة بإحداث جلبة شديدة تضطر المتكلم إلى النزول عن المنصة[٣٤] . وكان يحدد لكل متكلم وقت معين لا يتجاوزه يقاس مداه بساعة مائية[٣٥] . وكانت طريقة الاقتراع هي رفع الأيدى : إلا إذا كان للاقتراح المعروض أثر خاص مباشر فى شخص ما ، وفى هذه الحال يكون الاقتراع سرياً . وكان من حق المقترع أن يؤيد تقرير المجلس على المشروع المعروض أو يعارضه أو يطلب تعديله ، وكان قرار الجمعية فى هذا نهائياً . وكانت القرارات التى توجب العمل العاجل ، وهى التى تختلف عن القوانين ، تمر أسرع من القوانين الجديدة ، ولكن هذه القرارات كان يمكن أيضاً إلغاؤها بمثل هذه السرعة نفسها ، فلا تتضمنها كتب القوانين الأثينية .

وكانت هناك هيئة أعظم من الجمعية منزلة ولكنها أقل منها سلطاناً ، وهى هيئة المجلس المعروف باسم البول Boule . وكان البول فى أصله مجلساً أعلى شبيهاً بمجالس الشيوخ فى الحكومات النيابية . ولكن منزلته انحطت قبل عصر پركليز حتى أصبح لجنة تشريعية تابعة للإكليزيا . وكان أعضاؤه يختارون بالقرعة وبالدور من سجل المواطنين ، على أن يختار خمسون منهم عن كل قبيلة من القبائل العشر ، وألا تطول مدة خدمتهم أكثر من سنة واحدة ، وكان العضو فى القرن الرابع يتقاضى خمس أبولات فى كل يوم من أيام انعقاد المجلس . وإذ كان من المقرر ألا يعاد انتخاب أى عضو إلا بعد أن تتاح لكل عضو آخر صالح للانتخاب فرصة العمل فى المجلس ، فإن كل مواطن فى الظروف العادية ، كان يجلس فى البول دورة على الأقل فى أثناء حياته ؛ وكان يعقد جلساته فى قاعة المجلس (البولتريون Bouleuterion) فى الجهة الجنوبية من ساحة المدينة ، وكانت جلساته العادية علنيـــة واختصاصاته تشريعية ، وتنفيذية ، واستشارية : فكان يفحص عن مشروعات القوانين

المعروضة على الجمعية ويعدل صياغتها ، ويشرف على أعمال موظفى المدينة الدينيين والإداريين ، ويراقب حساباتهم ، ويشرف على الأموال والمشروعات والمبانى العامة ، ويصدر مراسيم تنفيذية حين يتطلب العمل إصدارها وتكون الجمعية غير منعقدة ، ويسيطر على شئون الدولة الخارجية ، على أن تراجع الجمعية أعماله من هذه الناحية فيما بعد .

ولكى يؤدى المجلس هذه الواجبات المختلفة كان يقسم نفسه إلى عشر لجان تتألف كل منها من خمسين عضواً ، ونرأس كل لجنة المجلس والجمعية شهراً طوله ستة وثلاثون يوماً . وكانت هذه اللجنة صاحبة الرياسة تختار فى كل صباح عضواً من أعضائها ليكون رئيساً لها وللمجلس فى ذلك اليوم ، ومن ثم كان هذا المنصب وهو أعلى منصب فى الدولة مفتوحاً أمام كل مواطن حين يأتى دوره فى القرعة ، وكان لأثينة ثلثمائة من هؤلاء الرؤساء فى العام ؛ وكانت القرعة هى التى تحدد فى آخر لحظة أية لجنة ترأس المجلس فى أثناء الشهر ، وأى عضو فى اللجنة يرأسه فى أثناء اليوم . وكان الأثينيون الفاسدون المرتشون يرجون أن يستطيعوا بهذه الطريقة أن يقللوا تطرق الفساد إلى العدالة إلى أصغر حد تستطيع الأخلاق البشرية أن تصل إليه . وكانت اللجنة ذات الرياسة تعد جدول الأعمال ، وتدعو المجلس إلى الانعقاد ، وتصوغ القرارات التى يصدرها المجلس فى أثناء اليوم . وعلى هذا النحو كانت الدمقراطية الأثينية تؤدى وظائفها التشريعية عن طريق الجمعية والمجلس واللجنة . أما الأريوبجوس فكانت اختصاصاته فى القرن الخامس مقصورة على النظر فى قضايا الحريق العمد ، والاغتصاب المتعمد ، والتسميم والقتل مع سبق الإصرار . وتغيرت شرائع اليونان تغيراً بطيئاً من شرائع مفروضة إلى شرائع تعاقدية ، ومن هوى فرد واحد أو أمر طبقة من الناس ضيقة محدودة العدد إلى اتفاق بين مواطنين أحرار يسبقه جدل ونقاش .

٢ — القوانين

يبدو أن القوانين كانت فى نظر اليونان الأقدمين عادات مقدسة ارتضتها الآلهة وأوحت بها ، وكانت لفظة ثميس themis(*) فى لغتهم تطلق على هذه العادات وعلى الآلهة التى يتمثل فيها نظام العالم الأخلاقى وائتلافه (كما يتمثل فى الدو أو التين الصينى ، وفى رينا الهندية) . وكان القانون عندهم جزءاً من الدين . وشاهد ذلك أن أقدم قوانين الملكية عند اليونان كانت ممتزجة بالطقوس الدينية وبقوانين المعابد(٣٦) .

ولعل القواعد التى قررتها مراسيم شيوخ القبائل أو الملوك ، والتى بدأت بوصفها أوامر تفرضها القوة وانتهت بأن صارت على توالى الأيام تعاقداً وتراضياً بين الحاكمين والمحكومين ، نقول لعل هذه القواعد كانت هى الأخرى قديمة قدم هذه القوانين القديمة .

وكانت المرحلة الثانية من مراحل تاريخ التشريع اليونانى هى جمع العادات المقدسة وتنسيقها على يد مشترعين thesmothetai أمثال زلولسوس zaleucus وكروندداس chronodas ودراكون drako وصولون. ولما أن دون هؤلاء الرجال وأمثالهم قوانينهم الجديدة أصبحت العادات المقدسة thesmoi قوانين من وضع الإنسان nomoi(**) . وفى هذه الكتب القانونية تحرر القانون من سيطرة الدين وازدادت على توالى الأيام صبغته الدنيوية ، وأصبحت نية الفاعل ذات شأن

(*) ومعناها « ما يوضع أو يقرر » وهى مشتقة من ti-themi أى أضع . قارن هذا أيضاً بكلمة doom الإنجليزية التى كان معناها فى الأصل قانون وكلمة duma الروسية .

(**) وكان لفظ ثسمثتاى Thesmothetai يطلق فى أثينة أيام پركليز على الستة الأركونين الصغار الذين كانوا يسجلون القوانين ، ويفسرونها ، ويلزمون الناس باتباعها . وكانوا فى أيام أرسطاطاليس يتولون رياسة المحاكم الشعبية .

كبير فى الحكم على فعله ، وحلت التبعة الفردية محل الالتزامات العائلية ، واستبدل بالانتقام الفردى العقاب القانونى على يد الدولة(٣٧) .

وكانت الخطوة الثالثة فى تطور التشريع اليونانى هى نمو الشرائع المطرد وتجمعها . ذلك أن اليونانى إذا تحدث فى أيام پركليز عن قوانين أثينة كان يقصد بهذه القوانين شرائع دراكون وصولون والقرارات التى أصدرتها الجمعية والمجلس ولم تبلغ بعد صدورها ، وإذا تعارض قانون جديد مع قانون قديم ، استلزم هذا إلغاء القانون القديم . ولكن البحث عن هذا التناقض وتقصى القوانين المتعارضة قلما كانا بحثاً وتقصياً كاملين ، ومن أجل هذا نجد فى بعض الأحيان قانونين متعارضين تعارضاً مضحكاً . وكان يحدث فى أوقات الارتباكات التشريعية الشاذة أن تختار بطريق القرعة من المحاكم الشعبية لجنة من مقررى القوانين nomethetai لتقرر أى القوانين يجب الإبقاء عليها وأيها يجب إلغاؤها . ويعين فى هذه الحال محامون ليدافعوا عن القوانين القديمة ضد من يقترحون إلغاءها . وقد نقشت شرائع أثينة بإشراف أولئك المقررين على ألواح من الحجارة فى « باب الملك » بعد أن صيغت فى عبارات بسيطة سهلة الفهم ، وبهذه الطريقة لم يكن يسمح لأى حاكم أن يفصل فى مسألة بالاستناد إلى قانون غير مكتوب .

والتشريع الأثينى لا يفرق بين القانون المدنى والقانون الجنائى إلا فى أنه يحتفظ للأريوپجوس بحق الفصل فى جرائم القتل ، وفى أنه يترك للمدعى فى القضايا المدنية أن يتولى بنفسه تنفيذ قرار المحكمة ، فلا تتقدم الدولة لمعونته إلا إذا لقى فى هذا التنفيذ مقاومة(٣٨) . وكان القتل قليل الحدوث لأنه يعد خطيئة دينية وجريمة قانونية فى وقت واحد ، ولأن الخوف من الانتقام يظل قائماً إذا عجز القانون عن الاقتصاص من القاتل . وقد بقى القصاص المباشر حتى القرن الخامس قبل الميلاد مباحا فى أحوال خاصة ، من ذلك أن الرجل إذا وجد أمه أو زوجته ، أو محظيته ، أو أخته أو ابنته ترتكب الفحشاء كان من حقه أن يقتل من

يرتكبها معها من الرجال على الفور[٣٩] . وكان يجب التكفير عن جريمة القتل سواء ارتكبت بقصد أو بغير قصد لأنها عندهم تدنيس لأرض المدينة ؛ وكانت اسم التطهير معقدة صارمة مؤلمة . وإذا ما عفا القتيل بعد موته عن قاتله ، لم يكن يجوز تقديم القاتل للقضاء . وكانت هناك تحت الأريوبجوس ثلاث محاكم للنظر فى جرائم القتل ، تختلف باختلاف طبقة القتيل وأصله ، واختلاف نوع الجريمة ، هل كانت متعمدة أو غير متعمدة ، وهل هى مما يجوز التسامح فيه أو لا يجوز . وكانت محكمة رابعة تنعقد فى فريتس phreattys على الساحل لتحاكم الذين نفوا من قبل لارتكابهم جريمة القتل خطأ ؛ ثم اتهموا بعدئذ بجريمة القتل المتعمد . ذلك أنهم وقد دُنِّسوا بارتكاب الجريمة الأولى لا يسمح لهم بأن تطأ أقدامهم أرض أتكا ، ولهذا يدافع المدافعون عنهم وهم فى قارب بجوار شاطىء البحر .

وقانون الملكية صارم لا هوادة فيه ، فالتعاقد واجب التنفيذ ؛ وكان يطلب إلى القضاة أن يقسموا بأنهم « لن يطلبوا إلغاء الديوان الخاصة ، أو توزيع الأراضى أو المساكن التى يملكها الأثينيون » . وكان كبير الأركونين حين يتولى منصبه فى كل عام يكلف منادياً بأن يؤذن فى الناس أن « كل مالك سيبقى له ما يملك وسيظل صاحبه المطلق التصرف فيه »[٤١] . وكان حق الوصية لا يزال مقيداً بقيود شديدة ، فإذا كان للمالك أبناء ذكور ؛ فإن الفكرة الدينية القديمة عن الملك ، والتى تربطها بتسلسل الأسرة وبالعناية بأرواح السلف ، تتطلب أن ينتقل هـــذا الملك من تلقاء نفسه إلى الأبناء الذكور ؛ ذلك أن الوالد إنما كان يحتفظ بالملك وديعة لديه للأموات من الأسرة والأحياء منها ولمن يولدون من أبنائها . وكان الملك فى أثينة يقسم بين الورثة الذكور ، كما هى الحال فى فرنسا إلى حد كبير ، وكان أكبرهم سناً ينال نصيبا أكبر بعض الشىء من سائر الورثة[٤٢] ، ولم يكن الأثينيون كالإسپارطيين القدماء والإنجليز فى هذه الأيام يبقون الملك من غير تقسيم ويعطونه أكبر الأبناء الذكور . وترى الزارع من عهد هزيود وبعده يحدد

عدد أبنائه كما يفعل الفرنسيون فى هذه الأيام حتى لا تنقسم أملاكه بين أبنائه انقساماً يقضى عليها آخر الأمر(٤٣) ؛ ولم تكن للأرملة أن ترث ملك زوجها ، بل كان كل ما تناله من هذا الملك هو أن تسترد بائنتها . وكانت الوصايا معقدة فى أيام پركليز تعقدها فى أيامنا هذه ، وكانت تصاغ فى لغة شبيهة إلى حد كبير بلغة هذه الأيام(٤٤) ؛ والتشريع اليونانى فى هذا كما هو غيره من المسائل ، أساس التشريع الرومانى الذى أصبح فيما بعد الأساس القانونى للمجتمع الغربى .

٣ ـ القضاء

إصلاح القضاء آخر ما تفعله الدمقراطية ، ولقد كان أعظم إصلاح قام به إفيلتيز وپركليز هو نقل الحقوق القضائية التى كان يمارسها الأركونون والأريوپجوس إلى الهيلية أى المحاكم الشعبية . وكان إنشاء هـذه المحاكم هو الذى وهب أثينة ذلك النظام القضائى الذى أخذت عنه أوربا نظام المحلفين والذى عاد عليها بالخير العميم . وكان الهيلية(*) تتألف من ستة آلاف محلف يختارون بالقرعة من سجل المواطنين . وكان هؤلاء الآلاف الستة يوزعون على عشرة سجلات يحتوى كل سجل على خمسمائة اسم تقريباً ، ويترك الباقون للمناصب التى تخلو أو للظروف العاجلة الطارئة . وكانت القضايا الصغرى أو المحلية يفصل فيها ثلاثون محلفا يزورون مقاطعات أتكا فى مواسم معينة . وإذ كان كل محلف لا يبقى فى منصبه أكثر من عام واحد فى كل مرة ، وكان الانتخاب لهذه المناصب بالدور ، فقد كان كل مواطن تتاح له الفرصة فى الغالب لأن يكون محلفاً مرة فى كل ثلاث سنين : ولم يكن مفروضاً عليه أن يؤدى هذا العمل ، ولكن الأجر المقرر له وهو أوبلتان ـ ثم ثلاث أوبلات فيما بعد ـ كل يوم كان يجتذب

(*) الهيلية بمعناها الدقيق هى اسم المكان الذى كانت تجتمع فيه المحاكم ، وقد سميت بهذا الاسم (المشتق من هيليوس أى الشمس) لأن الجلسات كانت تعقد فى الهواء الطلق .

نحو مائتى محلف أو ثلثمائة فى كل دور . أما القضايا الهامة كقضية سقراط مثلا ، فكانت تنظرها محاكم ضخمة مؤلفة من ألف ومائتى رجل . ولكى يتقص الأثينيون الرشوة والفساد فى القضاء إلى الحد الأدنى كان أعضاء المحكمة الذين يوكل إليهم النظر فى قضية ما يختارون بطريق القرعة فى آخر لحظة ، وإذ كانت معظم القضايا لا يطول النظر فيها أكثر من يوم واحد ، فإنا لا نسمع كثيراً عن الرشوة فى المحاكم ؛ ذلك أن الأثينيين أنفسهم كانوا يجدون صعوبة فى إرشاء ثلثمائة رجل فى لحظة واحدة .

وكانت القضايا تتراكم فى أثينة على الرغم من سرعة إجراءاتها ، شأنها فى هذا شأن المحاكم فى جميع أنحاء العالم ، وسبب ذلك أن الأثينيين كانوا كثيرى التقاضى ولكى يقللوا من هذه الحمى كانوا يختارون محكمين بطريق القرعة من بين سجلات أسماء المواطنين الذين بلغوا سن الستين ، وكانوا الطرفان المتنازعان يعرضان نزاعهما وأوجه دفاعهما على أحد هؤلاء المحكمين ، يختار كالقضاة بطريق القرعة فى اللحظة الأخيرة ؛ وكان كل طرف يؤدى إليه أجراً قليلا ؛ فإذا عجز عن الصلح بينهما فصل فى النزاع بعد أن يحلف اليمين . وكان لكلا الطرفين بعدئذ أن يستأنف الحكم إلى المحاكم ، ولكنها كانت ترفض عادة القضايا الصغرى التى عرضت للتحكيم . فإذا قبلت المحكمة أن تنظر فى القضية كتب كلا الطرفين حجته وأقسم اليمين على صحتها ، وكتب الشهود شهادتهم وأقسموا بأنهم صادقون ، ثم تقدم كل هذه الأقوال مكتوبة إلى المحكمة . وكانت توضع فى صندوق خاص وتختم ، ويفتح الصندوق بعد وقت ما وتبحث القضية ، وتصدر الحكم فيها هيئة تختار بالقرعة . ولم يكن عند الأثينيين مدع عمومى ، فقد كانت الحكومة تعتمد على المواطنين أن يتّهموا أمام المحاكم كل من يرتكب جريمة خطيرة ضد الأخلاق العامة أو الدولة . ومن هنا نشأت طائفة من « النمامين » ديدنهم وعملهم اتهام الناس ، وقد تطورت مهنتهم هذه على أيديهم حتى أصبحت فناً من فنون اغتصاب اموال الناس لكف الأذى

عنهم . وكانوا فى القرن الرابع يكسبون المال الكثير برفع القضايا — أو على الأصح بالتهـديد برفعها — على الأغنياء لاعتقادهم أن المحاكم الشعبية لا تميل إلى تبرئة من يستطيعون أداء الغرامات الكبيرة(*) . وكانت نفقات المحاكم تغطيها فى الغالب الغرامات التى تفرض على من يدانون من المتقاضين . كذلك كان يحكم بالغرامة على من يعجزون من المدعين عن إثبات ما يوجهون من التهم إلى خصومهم ؛ فإذا لم ينالوا خمسة على الأقل من أصوات القضاة كانوا عرضة لأن يحكم عليهم بالضرب بالسياط أو بغرامة كبيرة تبلغ ألف درخمة (نحو ألف ريال أمريكى) . وكان كل طرف من المتقاضين يدافع بنفسه عن قضيته ، وكان عليه أن يعرض بنفسه قضيته للمرة الأولى . فلما أن تعقدت الإجراءات القضائية ، وتبين المتقاضون تأثر القضاة بعض الشىء ببلاغة الألفاظ ، نشأت عادة استخدام خطيب أو رجل بليغ متضلع فى القانون ، يؤيد المدعى أو المدعى عليه ، أو يحضر باسم من يستخدمه وبالنيابة عنه خطبة يستطيع المتقاضى نفسه أن يقرأها أمام المحكمة ومن هؤلاء المدافعين البلغاء نشأ المحامون . وفى وسعنا أن نتبين قدم المحاماة فى بلاد اليونان من عبارة فى أقوال ديوجين ليرتيوس Diogenes Laertius وهى أن باياس Bias ، حكيم برينى Priene كان محامياً بليغاً فى القضايا ، وأنه كان على الدوام يحتفظ بمواهبه لمن كان الحق فى جانبه . وكانت المحاكم تستخدم بعض هؤلاء المحامين ليشرحوا لها القانون exegetai ، وذلك لأن الكثيرين من القضاة لم يكونوا أكثر علماً بالقوانين من المتقاضين أنفسهم .

وكانت الأدلة تقدم عادة مكتوبة ، ولكن كان على الشاهد أن يحضر بنفسه ويقسم بأن ما يشهد به صحيح دقيق حين يتلو كاتب الجلسة أو الجراماتيوس

(*) لقد شكا كريتو Crito أحد أصدقاء سقراط الأغنياء من أن الذى يرغب فى أن يعيش عيشة هادئة مسالمة فى أثينة يلقى فى ذلك عناء كبيراً ، ويقول : « يوجد فى هذا الوقت بالذات أناس يرفعون قضايا على ، وليس ذلك لأنى ظلمتهم ، بل لأنهم يظنون أنى أفضل أداء مبلغ من المال لم عن تحمل عناء الإجراءات القانونية »(٤٥) .

grammateus شهادته على القضاة : ولم يكن الشهود يناقشون ، وكانت شهادات الزور كثيرة إلى حد يجعل المحكمة فى بعض الأحيان تقضى بما يناقض الشهادة التى أقسم الشاهد على صدقها . ولم تكن شهادة النساء والقاصرين تقبل إلا فى قضايا القتل ، أما الأرقاء فلم تكن تقبل شهادتهم إلا إذا انتزعت منهم بالتعذيب ، فقد كان من المسلم به عند الأثينيين أنهم سيكذبون إذا نجوا من التعذيب : وتلك وصمة فى جبين الشرائع اليونانية ووحشية شاءت الأقدار أن تزداد قسوة فى السجون الرومانية ، وفى حجرات محاكم التفتيش ، ولعلها لا تقل عما يحدث فى الحجرات السرية التابعة لمحاكم الشرطة فى وقتنا الحاضر ؛ وكان تعذيب المواطنين محرماً فى عصر پركليز ، وكان كثيرون من ملاك الرقيق لا يسمحون أن يستخدم أرقاؤهم شهوداً فى القضايا ولو كانت قضاياهم هم أنفسهم ، وكان الحكم فيها لمصلحتهم موقوفاً على أداء شهادتهم . وكانوا يلزمون من يتسبب فى إحداث عاهة مستديمة لأحد الأرقاء بتعويضه عنهـــا(٤٦) .

وكانت العقوبات المقررة هى الضرب ، والغرامة ، والحرمان من الحقوق السياسية ، والكى بالنار ، ومصادرة الأموال ، والنفى ، والإعدام ، وقلما كان المذنبون يعاقبون بالسجن ، وكان من المبادئ المقررة فى القانون اليونانى أن يعاقب العبد فى جسمه ، وأن يعاقب الحر فى ماله . ونرى فى رسم على إحدى المزهريات عبداً معلقاً من ذراعيه وساقيه يضرب بالسياط ضرباً خالياً من الرحمة(٤٧) . وكانت الغرامات هى العقوبة التى تفرض عادة على المواطنين . وكانت تقدر بدرجات تعرض الدمقراطية الأثينية لأن تتهم بأنها كانت تملأ خزائنها بالمال عن طريق الأحكام الظالمة . على أنه كان يسمح فى كثير من الحالات للمحكوم عليه هو وصاحب الحق أن يقدرا بأنفسهما الغرامة أو العقوبة اللتين يريان أنهما عادلتان ، ثم تختار المحكمة إحدى العقوبتين المقترحتين ؛ وكان القتل ، وانتهاك حرمة المعابد ، وخيانة الوطن ، وبعض الجرائم التى تبدو فى نظرنا جرائم صغيرة ،

يعاقب عليها بمصادرة الأموال والإعدام معاً ؛ ولكن كان من المستطاع عادة تجنب الحكم بالإعدام قبل صدوره ، بالنفى الاختيارى وترك الأملاك . وإذا رأى المتهم أن الهرب يزرى به ، وكان مواطناً ، نفذ فيه الإعدام بأقل الوسائل إيلاما له ، وذلك بأن يقدم له عصير الشوكران ، وهو العقار الذى يخدر الجسم تدريجا ابتداء من القدمين إلى أعلى أجزاء الجسم ، ثم يقضى على من يتعاطاه حين يصل إلى قلبه . أما الأرقاء فقد كانت عقوبة الإعدام تنفذ فيهم أحيانا بالضرب الوحشى[٤٨] . وكان يحدث أحياناً أن يلقى المحكوم عليه قبل إعدامه أو بعده من فوق صخرة عالية إلى حفرة تعرف عندهم باسم البرثرون barathron . وإذا ما صدر الحكم بإعدام قاتل نفذ بحضور أقارب المقتول استجابة لعادة الانتقام القديمة فى مظهرها وروحها .

ولم تبلغ الشرائع الأثينية ما كنا نتوقعه لها من الاستنارة ، وهى لا تسمو كثيراً عن شرائع حمورابى ؛ وعيبها الأساسى أنها تقصر الحقوق القانونية على الأحرار الذين لا يكادون يتجاوزون سبع السكان ، وحتى النساء والأطفال كانوا خارجين عن نطاق المواطنين أصحاب الحقوق . ولم يكن فى وسع النزلاء ، أو الأجانب ، أو الأرقاء أن يرفعوا الدعاوى إلى المحاكم إلا عن طريق مواطن يأخذهم فى كنفه . وكان ابتزاز المال بطريق الإرهاب ، وتعذيب العبيد المتكرر ، والحكم بالإعدام فى كثير من الجرائم الصغرى ، والشتائم الشخصية فى المناقشات القضائية ، وتشتت التبعة القضائية وإضعافها بسبب هذا التشتت ، وتأثر المحلفين بالبلاغة الخطابية ، وعجزهم عن الحد من انفعال الساعة بعلمهم بماضى القضية وتقديرهم الحكيم لنتائجها المقبلة ، كان هذا كله وصمة لنظام أثينة القضائى ، الذى كانت تحسدها عليه سائر بلاد اليونان للينه وعدالته إذا قيس إلى غيره من النظم القضائية ، والذى كان نظاماً عمليا موثوقا به إلى حد أمكنه أن يبسط حمايته على الحياة وعلى الأملاك ، وهى الحماية التى لا غنى عنها للنشاط الاقتصادى والرقى الأخلاقى . وفى وسعنا أن نقـــدر ما كان للقانون الأثينى من شأن عظيم إذا عرفنا

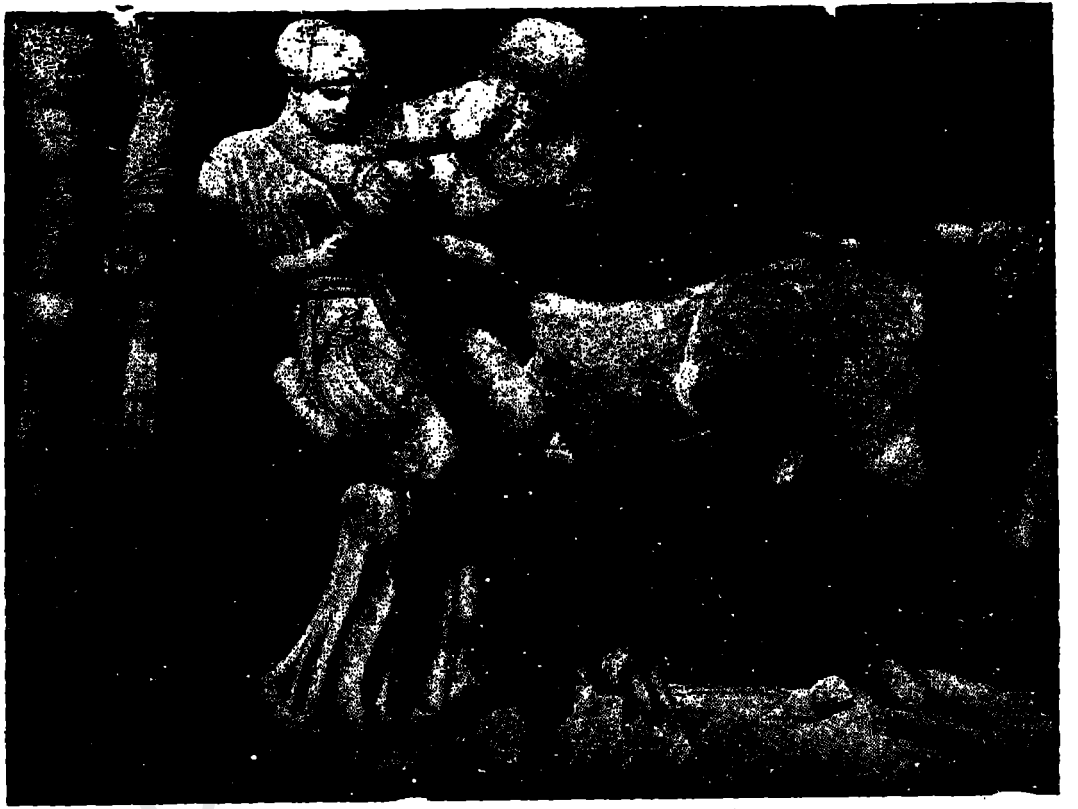

(شكل ٢٥) اختطاف هزوس لابث من القاعدة الغربية لهيكل زيوس ، متحف أولمبيا

ما كان يشعر به كل أثيني تقريباً من احترام عظيم له ، فقد كان القانون في اعتقاده هو روح المدينة ، ومصدر سعادتها وقوتها . وخير ما نحكم به على شرائع أثينة هو تهافت غيرها من دول اليونان على استعارة الجزء الأكبر منها ، وفي ذلك يقول إيسقراط Iscorates : « ليس ثمة من ينكر أن شرائعنا مصدر كثير من الخير العظيم في حياة البشرية »[٤٩] . ففي أثينة نجد للمرة الأولى في التاريخ حكم القوانين لا حكم الناس .

وقد ظل القانون الأثيني منتشراً في جميع أنحاء الإمبراطورية الأثينية التي يبلغ عامرها مليونين من الأنفس ما دامت هذه الإمبراطورية قائمة ، أما في خارج دائرة هذه الإمبراطورية فلم يكن لبلاد اليونان نظام قضائي واحد تخضع بأله جمعها . وإن الصورة التي تنطبع في أذهاننا عن القانون الدولي في أثينة القرن الخامس لتبلغ من الضعف ما تبلغه صورة هذا القانون في عالم هذه الأيام . لكن التجارة الخارجية تتطلب بعض الأنظمة القانونية . ويقول دمستين إن المعاهدات التجارية قد بلغت في أيامه درجة من الكثرة أصبحت معها القوانين التي تخضع لها المنازعات التجارية « واحدة في كل مكان »[٥٠] ، وكانت هذه المعاهدات تنص على التمثيل القنصلي ، وتضمن تنفيذ العقود ، وتجعل الأحكام الصادرة في إحدى الدول الموقعة على المعاهدة في سائر الدول الموقعة عليها[٥١] . على أن هذا لم يقض على القرصنة ، فقد كانت تنتشر إذا ما ضعف الأسطول المسيطر على البحار ، أو تراخى في مراقبتها . ولقد كانت هذه اليقظة الخارجية الثمن الذي يشترى به الأهلون الأمن والنظام والحرية جميعاً ؛ وكانت الفوضى رابضة كالذئب حول كل دولة مستقرة ، تتربص بها ، وتترقب ثغرة من الضعف تنفذ منها إليها . وكانت بعض الدول اليونانية ترى أن من حق المدينة أن توجه الحملات لتنهب أملاك غيرها من المدن وأهليها ، إذا لم تكن ثمة معاهدة تنص صراحة عن تحريم هذه الحملات[٥٢] ، وقد أفلح الدين في تحريم الاعتداء على الهياكل ما لم تتخذ قواعد حربية ، وفي

تحماية الوفود والحجاج الذاهبين إلى مشاهدة الأعياد اليونانية الجامعة ، وفى فرض صدور إعلان رسمى بالحرب قبل بدء القتال ، وفى قبول الهدنة إذا طلبها أحد الطرفين المتقاتلين لإعادة من يقتلون فى المعارك إلى بلادهم ودفنهم . وكانت الأسلحة المسمومة لا تستعمل بحكم العادة المألوفة ، وكان الأسرى عادة يتبادلون أو يفتدون ، وكان الفداء المعترف به ميناءين — ثم أصبح ميناء واحدة (نحو مائة ريال أمريكى) — لكل أسير(٥٣) . وكانت المعاهدات كثيرة العدد ، وكان المتعاهدون يقسمون الأيمان المغلظة على احترام نصوصها ، ولكنها كانت تخرق على الدوام تقريباً . وكانت المحالفات كثيرة ، وكانت تؤدى أحياناً إلى إيجـــاد أحلاف دائمة كحلف دلفى الاثنى عشرى (الأمفكتيونى) فى القرن السادس وكالحلفين الآخى والإيتولى فى القرن الثالث . وكانت مدينتان فى بعض الأحيان تجامل كلتاهما الأخرى بأن تمنح أحرار أختها حقوق المواطنين فيها . وكان التحكيم الدولى يحدث أحياناً ، ولكن كان فى وسع الطرفين المحتكمين أن يرفضا نتيجته أو يتجاهلاها . ولم يكن اليونانى يشعر بأى التزام أدبى نحو الأجانب أو بأى التزام قانونى إلا إذا كان بلداهما مرتبطين بمعاهدة ، وكان هؤلاء فى عرفه برابرة (brrbaroi)(*) . ولم يكن اليونان يقصدون بذلك أنهم « همج » barbarian, بالمعنى الذى نفهمه نحن من هذا اللفظ بالضبط ، بل كانوا يفهمون منه « الأجانب » — أو الغرباء الذين يتكلمون لغة غريبة غير مألوفة . ولم ترق بلاد اليونان الرقى الذى تدرك به وجود قانون أخلاقى يشمل الجنس البشرى بأكمله إلا على يد الفلاسفة الرواقيين فى العصر الذى اصطبغت فيه بلاد الشرق الأدنى بالصبغة اليونانية العالمية .

(*) هذه الكلمة وثيقة الصلة بكلمة بربرة barbara السنسكريتية وكلمة بلبوس balbus اللاتينية ، وكلتاهما تعنى التمتمة أو التلعثم فى النطق . قارن أيضا لفظ babble الإنجليزى . وكان اليونان يفهمون من لفظ بربروس barbaros غرابة الحديث أكثر مما يفهمون منه نقص الحضارة ، ويستعملون لفظ بربرزموس barbarismos فى المعنى الذى نستعمل فيه نحن تقليدا لهم لفظ barbarism أى تشويه الأجنبى أو نصف الأجنبى للصامحات اللغوية عند أحد الأمم .

٤ — النظام الإدارى

حلت القرعة منذ عام ٤٨٧ أو قبله محل الانتخاب فى اختيار الأركونين ، ذلك أنه كان لا بد من إيجاد طريقة ما لمنع الأغنياء من أن يجدوا سبيلهم إلى هذا المنصب بالمال ؛ ومنع السفلة أن يصلوا إليه بالملق والدهان . وأرادوا مع هذا ألا يجعلوا الاختيار وليد المصادفة المحضة ، فكانوا يفرضون على جميع من تقع عليهم القرعة أن يجتازوا قبل القيام بواجباتهم اختباراً صارماً فى الأخلاق (Dokimasia) أمام المجلس أو المحاكم . فكان على الطالب أن يثبت أنه من أبوين أثينيين ، وأنه سليم من العيوب الجسمية والخلقية ، يكرم أسلافه ويقوم بواجباته العسكرية ، ويؤدى الضرائب كاملة . وكانت حياته كلها فى هذه المناسبة عرضة للاتهام من أى مواطن . وما من شك فى أن التعرض لهذين الفحص والاتهام كان يرهب أدنياء الناس غير الجديرين بهذا المنصب . فإذا اجتاز الأركون هذا الاختبار كان عليه أن يقسم بأنه سيضطلع بأعباء منصبه على خير وجه ، وبأنه سيقدم للآلهة تمثالا من الذهب بالحجم الطبيعى إذا قبل هدية أو رشوة[٥٤] من أحد . على أن ما كان للمصادفة من أثر كبير فى اختيار الأركونين التسعة ليدل على ما آل إليه هذا المنصب من الصغار بعد أيام صولون ، فقد أصبحت اختصاصاته فى الوقت الذى نتحدث عنه لا تعدو العمل الإدارى الرتيب ، ولم يكن الأركون باسليوس الذى يحمل لقب الملك من غير أن يؤدى عمله أكثر من كبير الموظفين الدينيين فى المدينة . وكان على الأركون أن يحصل على اقتراع بالثقة من الجمعية ، وكان فى وسع أى إنسان أن يعرض أعماله ويستأنف أحكامه إلى البول أو الهيلية ؛ وكان فى مقدور أى مواطن أن يتهمه بسوء استخدام سلطته ، وإذا انتهت مدة توليه منصبه بحثت أعماله الرسمية ، وحساباته ، ووثائقه ، بلجنة من المحاسبين مسئولة أمام المجلس ، وكان معرضاً لأشد العقاب ، الذى كان يصل

أحياناً إلى الإعدام ، إذا تبين أنه أساء العمل أيام توليه منصبه . أما إذا نجا من هذا الإرهاب الدمقراطى فإنه يصبح بعد انتهاء العام الذى تولى فيه منصبه عضوا فى الأريوبجوس ، ولكن هذه العضوية أضحت فى القرن الخامس منصباً فخرياً عديم القيمة لأن هذه الهيئة فقدت وقتئذ كل ما كان لها من سلطان .

ولم يكن الأركونون إلا هيئة من هيئات كثيرة تشترك كلها فى تصريف شئون المدينة الإدارية تحت إشراف الجمعية والمجلس والمحاكم . ويذكر أرسطاليس خمسا وعشرين من هذه الهيئات المختلفة ، ويقدر عدد الموظفين الإداريين فى المدينة بسبعمائة موظف . وكان هؤلاء كلهم تقريباً يختارون كل عام بطريق القرعة ، ولم يكن فى وسع أى إنسان أن يكون عضوا فى لجنة بعينها أكثر من مرة واحدة ، ولذلك كان كل مواطن يأمل أن يشغل منصباً كبيراً فى المدينة عاماً على الأقل فى أثناء حياته ؛ ذلك أن أثينة لم تكن تؤمن بطريقة الحكم على أيدى الخبراء الإخصائيين .

وكانت المناصب العسكرية أكثر أهمية فى نظرهم من المناصب المدنية ، ولذلك لم يكن القواد Strategoi العشرة يختارون بالقرعة بل كانوا ينتخبون انتخاباً علنياً فى الجمعية ، وإن كانوا هم أيضاً لا يبقون فى مناصبهم أكثر من عام واحد وإن كانوا عرضة لأن يفحص عن أعمالهم وأن يعزلوا من مناصبهم فى أى وقت من الأوقات . وكانت الكفاية لا حب الشعب هى السبيل إلى التقدم والرقى فى هذه المناصب . وقد برهنت الإكليزيا فى القرن الرابع على حسن إدراكها للأمور باختيارها فوشيون Phocion قائداً خمسا وأربعين مرة ، على الرغم من أنه كان أبغض الناس للجمهور الأثينى ، وأنه لم يكن يخفى احتقاره للجماهير . وزادت مهام القواد بازدياد العلاقات الدولية ، حتى أصبحوا فى أوائل القرن الخامس لا يشرفون على شئون الجيش والأسطول فحسب ، بل صاروا هم الذين يفاوضون الدول الأجنبية ويشرفون على إيرادات المدينة ونفقاتها . ومن أجل هذا كان

القائد الأعلى المعروف باسم الاستراتجوس أوتوكراتور Strategos Autokrator أقوى رجال الحكومة ؛ وإذ كان من المستطاع انتخابه لهذا المنصب أعواماً متتالية ، فقد كان فى وسعه أن يخلع على سياسة الدولة استمراراً فى الأهداف لم يكن دستورها ليمكنها منه لولا هذا المنصب الدائم . وبفضله استطاع بركليز أن يجعل أثينة مدى جيل كامل ملكية دمقراطية ، حتى استطاع توكيديس أن يقول عن السياسة الأثينية إنها دمقراطية بالاسم ولكنها حكومة يسيطر عليها أعظم مواطن فى المدينة .

وكانت الخدمة فى الجيش ملازمة لحق الانتخاب ، فقد كان على كل مواطن أن يعمل فى الجيش ، وكان معرضاً حتى يبلغ الستين من عمره لأن يجند للقتال فى أية حرب تستعر نارها . ولكن الحياة الأثينية لم تكن حياة عسكرية ، فلم يكن هناك تدريب عسكرى يستحق الذكر بعد الفترة الأولى التى يقضيها الشاب فى هذا التدريب ، ولم يكن فيها اختيال بالحلل الرسمية أو تدخل من قبل الجند فى أعمال السكان المدنيين . وكان الجيش فى الميدان يتألف من فرق المشاة الخفيفة ، وكانت كثرتهم من المواطنين الفقراء يحملون الرماح والمقاليع ، وفرق المشاة الثقيلة أو الهبليت ، وتتألف من المواطنين الأغنياء الذين تمكنهم مواردهم من شراء الدروع والتروس والحراب ؛ ومن فرق الفرسان وتتألف من كبار الأغنياء ذوى الدروع والخوذ ، حملة الرماح والسيوف ، وكان اليونان يفوقون الأسيويين فى النظام العسكرى ، ولعل ما أحرزوه من انتصارات عسكرية مجيدة يرجع إلى أنهم جمعوا إلى الطاعة فى الميدان محافظتهم الشديدة على استقلالهم فى الشئون المدنية . غير أنه لم يكن عندهم مثل إپامينداس وفليب ما تستطيع أن تسميه علم حرب ، أو معرفة بفنونها وحركاتها العسكرية . وكانت مدنهم مسورة فى العادة ، وكان الدفاع عند اليونان — كما هو عندنا اليوم — أعظم أثراً من الهجوم ؛ ولولا هذا لما كانت للإنسان حضارة يستطيع تسجيلها . وكانت الجيوش المحاصرة تأتى بكتل خشبية ضخمة معلقة بسلاسل ، يشدون بها الكتل إلى الوراء ثم يدفعونها نحو

السور ، وهذا هو كل ما حدث من التطور فى آلات الحصار قبل عصر أرخميدس . أما الأسطول فكانت طريقة الاحتفاظ به أن يختار فى كل عام أربعمائة من الأغنياء امتيازهم الخاص أن يجندوا بحارة السفن ، ويهيئوا السفينة ذات الثلاثة الصفوف من المجاديف بما يلزمها من أدوات تقدمها لهم الدولة ، على أن يؤدوا هم نفقات بنائها وإنزالها فى البحر والمحافظة عليها من العطب. وبهذه الطريقة كانت أثينة تحتفظ وقت السلم بأسطول مؤلف من نحو ستين سفينة(٥٥).

وكانت نفقات الجيش والأسطول تستنفد الجزء الأكبر من مصروفات الدولة . وكانت مصادر الإيراد هى المكوس ، وعوائد المرافئ ، وضريبة مقدارها اثنان فى المائة على الواردات والصادرات ، وضريبة الفرضة ومقدارها اثنتا عشرة درخمة على كل فرد من الأجانب ، ونصف درخمة على كل معتوق ورقيق ، وضريبة العاهرات ، وضريبة البيوع ، والرخص ، والغرامات ، والأملاك المصادرة ، والجزية التى تؤديها الولايات . وقد ألغت الدمقراطية الضريبة التى كانت مفروضة من قبل على الحاصلات الزراعية والتى استمدت منها أثينة مواردها فى أيام پيسستراتس لأنها رأت أن هذه الضريبة تحط من كرامة الزراعة . وكانت جباية معظم الضرائب يناط بها الملتزمون يجمعونها لحساب الدولة ويحتفظون لأنفسهم بنصيب منها . وكانت الدولة تحصل على إيراد كبير من استغلال موارد البلاد المعدنية . وكانت فى أثناء الأزمات تجبى ضريبة على رؤوس الأموال تختلف نسبتها باختلاف الأملاك . وقد جمع الأثينيون بهذه الطريقة فى عام ٤٢٨ مثلا مائتى وزنة (تالنت) تبلغ قيمتها بنقود هذه الأيام مليون ريال أمريكى ومائتى ألف ريال لتسد بها نفقات حصار متلينى . كذلك كان الأغنياء يدعون لأداء بعض الخدمات العامة Leiturgiai كتقديم ما يلزم من المعدات للسفراء الذاهبين فى مهام إلى خارج البلاد ؛ وإعداد بعض السفن للأسطول ، أو أداء نفقات المسرحيات ، أو المباريات الموسيقية ، والألعاب ، وكان بعض الأغنياء يتطوعون لأداء هذه

« الخدمات » ، ويلزم الرأى العام غيرهم بأدائها . وكان مما يضاعف متاعب الأغنياء أن كان فى وسع أى مواطن يطلب إليه أداء إحدى هذه الخدمات العامة أن يفرضها هو نفسه على أى مواطن آخر أو أن يستبدل بها فريضته إذا أثبت أن هذا المواطن الآخر أغنى منه . وكان الحزب الدمقراطى كلما قوى سلطانه يجد مناسبات وأسباباً مطردة الزيادة لاستخدام هذه الوسيلة ؛ وكان الماليون ، والتجار ، والصناع ، وملاك الأراضى فى أتكا نظير هذا جادين فى البحث عن أحسن الطرق لإخفاء ثروتهم والوقوف فى وجه الجباة ، وتدبير الثورات .

وقد بلغت إيرادات أثينة فى أيام بركليز نحو أربعمائة وزنة (٢٫٤٠٠٫٠٠٠ ريال أمريكى) فى العام لا تدخل فيها هذه الهدايا والفرائض ، ويضاف إليها ستمائة وزنة ترد من البلاد الخاضعة لها ومن أحلافها . وكان هذا الإيراد يتفق من غير أن توضع له ميزانية توزع بنوده وتخصصها لأبواب النفقات المختلفة . وقد زاد المتجمع فى خزانة الدولة من الفرق بين الإيرادات والنفقات فى أيام بركليز ، وبفضل إدارته الاقتصادية الحكيمة ، وبالرغم من نفقات الدولة الكثيرة التى لم يسبق لها مثيل ، زاد هذا المتجمع زيادة مطردة حتى بلغ فى عام ٤٤٠ ق م ٩٧٠٠ وزنة (نحو ٥٨٫٢٠٠٫٠٠٠ ريال أمريكى) وهو احتياطى يعد ضخما فى أية مدينة فى أى عصر من العصور ، كما يعد وجوده فى بلاد اليونان نفسها أمراً عجيباً لأنا لا نكاد نجد فيها ولا نجد فى البلوبونيز كلها مدينة أخرى تزيد فيها إيراداتها على نفقاتها[٥٦] .

وكانت المدن القليلة التى يتجمع فيها هذا الاحتياطى تودعه عادة فى هيكل إله المدينة ، فكانت أثينة بعد عام ٤٣٤ تودعه فى البارثنون . وكان للدولة حق الانتفاع بهذا الاحتياطى وبذهب التماثيل التى تقيمها لإلهها . وقد بلغ مقدار هـذا الذهب فى تمثال أثينة پرثنوس أربعين وزنة (٤٢٠٫٠٠٠ ريال أمريكى) ؛ وقد وضع فى التمثال بحيث يستطاع إزالته

عنه(٥٧) . وكانت المدينة تحتفظ فى الهيكل أيضاً بالمال الذى تؤديه للمواطنين ليشاهدوا به المسرحيات والألعاب المقدسة .

تلك هى الدمقراطية الأثينية — أضيق الدمقراطيات وأكملها فى التاريخ . لقد كانت أضيقها لقلة عدد من يشتركون فى امتيازاتها ، وأكملها لأنها تتيح لجميع المواطنين على قدم المساواة فرصة السيطرة بأنفسهم على التشريع وتصريف الشئون الإدارية . وتتكشف عيوب هذا النظام واضحة على مر الأيام ، بل إن الناس قد أخذوا يتحدثون بها فى أيام أرسطوفان . وكان من أظهر هذه العيوب التى كفرت عنها أثينة بخضوعها لاسپارطة ، وفيليپ ، والإسكندر ، وروما ، أن قامت فيها جمعية لا تسأل عما تفعل ، تدفعها عواطفها ، فتقرر أمرا ما فى أحد الأيام ، لا يعوقها عائق من سابقة أو مراجعة ، ثم تعود فى اليوم الثانى فتندم أشد الندم على ما فعلت ؛ وهى بندمها هذا لا تعاقب نفسها بل تعاقب من أضلوها ؛ ومنها قصر السلطة التشريعية على الذين يستطيعون حضور الإكليزيا ، وتشجيع الزعماء المهرجين ، ونفى القادرين من الرجال نفياً أفقد المدينة عدداً كبيراً من خيرة كبرائها ، وملء المناصب العامة بالقرعة والدور ، وتغيير الموظفين فى كل عام ، وإشاعة الفوضى فى الأداة الحكومية ، ومنها نزاع الأحزاب الذى لم ينفك يحدث الارتباك فى توجيه أعمال الدولة وشئونها الإدارية .

ولكن ما من حكومة إلا وهى ناقصة ، منهكة ، مقضى عليها آخر الأمر . وليس لدينا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن الملكية أو الأرستقراطية كانت تستطيع أن تحكم أثينة خيراً من حكومتها هذه ، أو أن تحفظ عليها حياتها أطول مما حفظتها الدمقراطية ؛ ولعل هذه الدمقراطية المختلة النظام ، دون غيرها من أنواع الحكم ، هى التى استطاعت أن تطلق تلك الطاقة التى رفعت أثينة إلى أسمى مقام بلغته أمة أخرى فى التاريخ . ذلك أن الحياة السياسية ، داخل نطاق المواطنية ، لم تبلغ قبل ذلك العهد أو بعده ،

ما بلغته فيه من القوة والابتكار . وأقل ما يقال فى هذه الدمقراطية الفاسدة العاجزة أنها كانت مدرسة : لقد كان المقترع فى الجمعية يستمع إلى أقدر الرجال فى أثينة ، وكان ذهن القاضى فى المحكمة يشحذ باطلاعه على الأدلة ووزنها واستخراج ثمينها من غثها ، وكان الموظف يصوغه ويشكله ما يلقى عليه من تبعة وما يكسبه من تجارب ، فينضج عقله وفهمه وقدرته على الحكم . وفى هذا يقول سمنيدس « إن المدينة معلمة الرجال »(٥٨) . ولعل هذه الأسباب هى التى جعلت أثينة تقدر رجالا من طراز إيسكلس ، ويوريديز ، وسقراط ، وأفلاطون . لقد كان تقديرها لرجل من هذا الطراز هو الذى أوجدهم فيها : وفى الجمعية ودور القضاء تكوّن نظارة دور التمثيل ، وكانت هذه الدور على استعداد لاستقبال خير هؤلاء النظارة . ولم تكن هذه الدمقراطية الأرستقراطية نظاما يفسح الطريق لكل إنسان ليفعل ما يحلو له كما أنها لم تكن رقيباً عتيداً على الأملاك والنظام فحسب ، بل كانت تشجع بالمال المسرحيات اليونانية وتشيد البارثنون ، وتعمل لرفاهية الشعب وتقدمه ، وتهيئ له الفرص التى لا تمكنه « من أن يعيش فحسب ، بل تمكنه من أن يعيش على خير وجه » . ومن أجل هذا فإن التاريخ لا يجد حرجا من أن يصفح عن جميع خطاياها .

———